مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

المجلد الثاني والعشرون | 1439هـ/2018م | العدد الثالث والأربعون

رئيس التحرير

أ. د. مجدي حاج إبراهيم

مدير التحرير

د. منتهى أرتاليم زعيم

هيئة التحرير

أ.د. أحمد إبراهيم أبو شوك أ. د. محمد سعدو الجرف أ. د. وليد فكري فارس

أ. د. نصر الدين إبراهيم حسين أ. د. جمال أحمد بشير بادي

أ. م. د. صالح محجوب محمد التنقاري

د. عبد الرحمن حللي

التصحيح اللُغوي

د. أدهم محمد علي حموية

الهيئة الاستشارية

محمد كمال حسن ـــــ ماليزيا	محمد نور منوطي ـــــ ماليزيا
عبد الحميد أبو سليمان - السعودية	عماد الدين خليل ـــــ العراق
يوسف القرضاوي ـــــ قطر	فكرت كارتشيك ـــــ البوسنة
محمد بن نصر ـــــ فرنسا	عبد الخالق قاضي ـــــ أستراليا
بلقيس أبو بكر ـــــ ماليزيا	عبد الرحيم علي ـــــ السودان
رزالي حاج نووي ـــــ ماليزيا	نصر محمد عارف ـــــ مصر
طه عبد الرحمن ـــــ المغرب	عبد المجيد النجار ـــــ تونس

فتحي ملكاوي - الأردن

Advisory Board

Mohd. Kamal Hassan, Malaysia	Muhammad Nur Manuty, Malaysia
Abdul Hamid AbuSulayman, Saudi Arabia	Imaduddin Khalil, Iraq
Yusuf al-Qaradawi, Qatar	Fikret Karcic, Bosnia
Mohamed Ben Nasr, France	Abdul-Khaliq Kazi, Australia
Balqis Abu Bakar, Malaysia	Abdul Rahim Ali, Sudan
Razali Hj. Nawawi, Malaysia	Nasr Mohammad Arif, Egypt
Taha Abderrahmane, Morocco	Abdelmajid Najjar, Tunisia

Fathi Malkawi, Jordan

© 2018 IIUM Press, International Islamic University Malaysia.
All rights reserved.

الترقيم الدولي ISSN 1823-1926

مراسلات المجلة Correspondence

Managing Editor, *At-Tajdid*
Research Management Centre, RMC
International Islamic University Malaysia
P.O Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Tel: (603) 6196-5541/6186 Fax: (603) 6196-4863
E-mail: tajdidiium@iium.edu.my
Website: http://journals.iium.edu.my/at-tajdid

Published by:
IIUM Press, International Islamic University Malaysia
P.O. Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Phone (+603) 6196-5014, Fax: (+603) 6196-6298
Website: http://iiumpress.iium.edu.my/bookshop

المحتويات

كلمة التحرير	مجدي حاج إبراهيم	5-8
بحوث ودراسات		
ظاهرة الجوع في التنظيم الدولي المعاصر ثلاثية العار والمسؤولية والاستكبار: دراسة وصفية تحليلية ناقدة	جاسم محمد زكريا	9-48
التداخل التطبيقي بين المصلحة المرسلة والاستحسان عند الحنفية في المعاملات المالية	فرحت حسن وغالية بوهدة	49-73
الصلح بديلاً للدعوى الجزائية في القانون الفلسطيني	محمد رفيق مؤمن الشوبكي ومحمد إبراهيم نقاسي ومحمد ليبا	75-98
من المعايير الضائعة في الفكر المقاصدي: التَّتبُّع	عبدالرزاق بلعباس	99-135
إية مادّة تعليميّة للناطقين بغير العربيّة: نماذج تطبيّة	فاطمة محمد أمين العمري	137-159
ردُّ الحديث بسبب روايته بالمعنى وعلاقته بالمتحرر من مناهج المحدِّثين	مشهور بن مرزوق الحرازي	161 - 202
أحاديث فضل المشي حافيًا: جمعًا وتخريجًا ودراسة	مشهور بن مرزوق الحرازي	203 - 224

بحوث ودراسات

التجديد

المجلد 22، العدد 43 (2018/1439)، ص9-48
حقوق الطبع محفوظة © IIUM Press
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
ISSN 1823-1926 (Print)
eISSN: 2600-9609 (Online)

ظاهرة الجوع في التنظيم الدولي المعاصر ثلاثية العار والمسؤولية والاستكبار: دراسة وصفية تحليلية ناقدة

The Phenomenon of Hunger in Contemporary International Organization in Trilogy of Shame, Responsibility and Arrogance: An Analytical, Descriptive and Critical Study

Fenomena Kelaparan dalam Organisasi Kontemporari Antarabangsa dalam Satu Trilologi Malu, Tanggungjawab dan Kesombongan: Kajian Analitikal, Deskriptif dan Kritikal

جاسم محمد زكريا*

ملخص البحث

يعاني واحد من كل تسعة أشخاص على وجه الأرض من الجوع؛ أي أن هناك أكثر من 800 مليون شخص في العالم لا يحصلون على الغذاء الكافي ليعيشوا حياة نشطة صحية؛ وعليه، تسعى دراستنا هذه لتفسير وكشف أسباب الجوع وسوء التغذية ومداهما في العالم؛ وكذلك الأبعاد الأخلاقية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بها، ووجهات النظر العلمية حول مشكلة الغذاء العالمية، ومسؤولية التنظيم الدولي المعاصر أيضاً. وتوصلت الدراسة إلى أن الفقر هو السبب الرئيس للجوع، وتشمل أسباب الفقر قلة موارد الفقراء،والتفاوت الحاد في توزيع الدخل في العالم عامةً وفي بعض البلدان خاصةً ، والصراع، وكذلك النزاعات المسلحة؛ إذ يقدر أن هناك أكثر من 172 مليون شخص تضرروا من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وتؤكد الدراسة أن السبب الرئيس الكامن للفقر والجوع هو تحالف من النظم الاقتصادية والسياسية في العالم تسيطر أساساً على الدخول والموارد، وتستند على القوة العسكرية والسياسية

* أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة دمشق. البريد الإلكتروني: jasem68@gmail.com

الاقتصادية التي تنتهي عادة في أيدي أقلية يعيشون برفاهية، في حين أن أولئك الذين في الأسفل يتركون – بالكاد - على قيد الحياة.

الكلمات الأساسية: الجوع، سوء التغذية، الفقر، التنظيم الدولي المعاصر، النزاع المسلح، الكوارث الطبيعية.

Abstract

About one in nine people on earth is in hunger. More than 800 million people in the world do not have enough food to lead a healthy active life. Therefore, this study undertakes to explain and illustrate the extent and causes of hunger and malnutrition in the world as well as to the ethical, religious, social, economic, political dimensions, and scientific perspectives on the world food problem, and the responsibility of contemporary international organization. Poverty is the principal cause of hunger**.** The causes of poverty include poor people's lack of resources, extremely unequal income distribution in the world and within specific countries. These are in addition to struggle and armed conflict. It is estimated that more than 172 million people were affected by armed conflict worldwide. It is believed that a principal underlying cause of poverty and hunger is the combination of the economic and political factors in the world. Essentially control over resources and income is based on military, political, and economic power that typically ends up in the hands of a minority, who live in luxury, while those at the bottom barely survive.

Key words: Hunger, Malnutrition, Poverty, Contemporary Organization, Armed Conflict, Natural Disasters.

Abstrak

Satu dari sembilan orang di dunia mengalami kelaparan. Lebih 800 juta orang di dunia tidak mempunyai makanan yang cukup untuk menjalani kehidupan aktif yang sihat. Oleh itu, kajian ini bertujuan menjelaskan dan menggambarkan tahap dan punca kelaparan dan kekurangan zat makanan di dunia serta sudut etika, agama, sosial, ekonomi, politik, dan perspektif saintifik mengenai masalah makanan dunia, dan tanggungjawab organisasi kontemporari antarabangsa. Kemiskinan adalah punca utama kelaparan. Punca kemiskinan termasuk kekurangan sumberdaya orang miskin, pengagihan pendapatan yang sangat tidak seimbang di dunia atau di dalam negara tertentu serta pertempuran dan konflik bersenjata. Dianggarkan bahawa lebih daripada 172 juta orang terjejas oleh konflik bersenjata di seluruh dunia. Punca utama kemiskinan dan kelaparan adalah gabungan daripada faktor ekonomi dan politik di dunia. Pada asasnya kawalan sumber dan pendapatan adalah berdasarkan kekuatan ketenteraan, politik, dan ekonomi yang biasanya berakhir di tangan minoriti, yang hidup mewah, manakala golongan bawahan hampir tidak boleh bertahan.

Kata kunci: Kelaparan, Kekurangan Zat Makanan, Kemiskinan, Pertubuhan Kontemporari, Konflik Bersenjata, Bencana Alam.

مقدمة

قُرِّرنا إرسال الأدوية إلى أفريقيا، وهذا عملٌ إنساني حقًّا؛ ولكن المشكلة أنه قد كُتب عليها: "بعد الأكل"؛ هكذا يسخر تشارلز بوكوفسكي من المساعدات "الإنسانية" الغربية التي تُقدَّم إلى أفريقيا؛ لأن الدواء لا يُشبع بطونًا خاوية، ولا يكسو أجسادًا عارية؛ ولعل لسان حاله يقول: أليس عارًا أن يموت جوعًا من نُرسل إليه دواء؟! أليس عارًا أن تجوع مئات الملايين ويموت جوعًا بعضها، وأن تتعطل بالتخمة عشرات الملايين، وأن يموت شبعًا بعضها؟! أوليس كلُّهم من جنسٍ واحد وينتمي إلى عالم واحد؟! أليس جميعهم من "شعوب الأمم المتحدة"؟! أوليس الغذاء حقًّا للكائنات كلِّها؛ بل هو للإنسان حقٌّ لا يقبل منَّةً ولا مساومةً ولا حرمانًا...؟! أليس عارًا على التنظيم الدولي بقضِّه وقضيضه؛ أن يموت يوميًّا الآلاف جوعًا في بلاد البؤساء؛ وأن يهلك آخرون مرضًا وكمدًا وحرمانًا في بلادٍ تغصُّ بالغذاء، لما تقوم بتصديره، مع أنه يمكن تقنيًّا ونظريًّا توصيل الغذاء إلى أيِّ مكان في أركان المعمورة، بما في ذلك المناطق النائية في سفوح الجبال ومجاهل الأدغال وأعماق الصحراء، بل إلى تلك المناطق التي تعاني من إفراط في أعداد السكان وعشوائية الإسكان؛ مما يعني فشلاً أخلاقيًّا مريعًا لمنظومة الأمم المتحدة في تأمين "رغيف الخبز"؛ أوَّل أوَّليات حياة الإنسان؛ هذا قبل البتِّ في حقوقه وأمنه وسِلْمه؟! وهل ذاك الفشل مردُّه إلى تقصير آليات قائمة، أم قصور في البرامج والنظم، أم إن هنالك تواطؤًا ما لإبقاء الجوع عنوانًا للذل والابتزاز والتبعية؟! ألا تستطيع الجهود الدولية - لو أخلصت - مواجهة أسباب الجوع بما فيها الأزمات والكوارث الطبيعية؛ أو الحدَّ من آثارها، أم إن تنامي الفقر وتواصل المجاعة كان - ولايزال - قرارًا يُتَّخذ في مكانٍ ما؟!

لا غرو أن الإنسان بات يمتلك الآن معارفَ متقدمة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات، وقدراتٍ حقيقية في ميادين المواصلات والنقل والمعلومات، وبات يستطيع تقنيًّا مواجهة التقلُّبات البيئية والمتغيرات المناخية، ومن ثم لم يعد بالإمكان النظر إلى الجوع على أنه لعنة أو عارضٌ أو قَدَر، وصار واضحًا أن الجوعَ بنْتٌ "إنسانيٌّ" حقًّا؛ لذا يتحمل التنظيم

الدولي المعاصر – بعدِّه العنوان الرسمي للبشرية حاليًّا - المسؤولية كاملةً عن تفشي ظاهرة الجوع بأبعادها الإنسانية والأخلاقية والقانونية طبعًا؛ ولا سيما أن الجوع صار تحدِّيًّا يوميًّا لُسُس البشرية أغلبيتهم الساحقة في نطاق البؤس العالمي المسمى "دول العالم الثالث"؛ ويعدُّ عدد الجياع في جنوب آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى العدد الأكبر من مجموع جياع العالم.

لذا أخطأ من ظنَّ أن الجوع ظاهرة طبيعية، وعكف على دراستها؛ لأن دراسة هذه الظاهرة تستلزم - في تقديرنا - البحث في عوامل ذاتية وداخلية ودولية متشابكة تضافرت معًا في قيامها واستمرارها؛ حتى أصبحت تُشكِّل - كما سنرى - منظومةً قوامها رسوخ فكرة الهيمنة لدى القوى الدولية الكبرى؛ ومتانة الجهل والتجهيل والتجاهل ومنهجيتها، وقصور أداء الدولة في كثير من "دول العالم الثالث"، ولا سيما تلك التي تفشَّت في جنباتها نُظُم الاستبداد والفساد؛ فالتهمتها؛ ثم فجرت فيها الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة التي تدور - في مجملها - حول فكرة "شُعار السلطة"؛ وما تضمَّنته من تمييزٍ وقهرٍ وامتيازٍ وإلغاءٍ متبادل... إلخ؛ لذا نهض القانون الدولي الإنساني - ولو نظريًّا – يُحِّجم التجويع إثر النزاعات المسلحة.

تلكم هي العناوين الرئيسة لدراستنا هذه التي تفرض نفسها علينا؛ ليس من منطلق البحث العلمي وموجبات تحقُّقه فيها، ولا من وجهة نظرٍ تقنية أو نقدية لآليات التنظيم الدولي؛ ولا للنقص المريع في الدراسات العربية في هذا المضمار فحسب؛ بل بعدِّها شأنًا إنسانيًّا يوميًّا يُدركه كلُّ من تنطبق عليه أوصاف الإنسانية؛ كلما أمسك بين يديه رغيف خبزٍ، أو جلس إلى مائدةٍ عامرةٍ بأصناف الطعام؛ ينام على الحلم به أو بها مئات الملايين من بني البشر؛ ناهيكم عن انتمائنا إلى أمَّةٍ بات اختراق أمنها القومي لعبة الأمم؛ وتهديد أمنها الغذائي سلوتها؛ وربما ما عاد ببعيدٍ أن تُضاف الأمة جمعاء إلى جموع الجياع.

أولا: ظاهرة الجوع في العالم؛ المفهوم والمدى

الجوع مفسدة للناس تُولِّد الذل والعبودية، ومذأبة تُطيح المقامات والقامات وتدقُّ أعناق البشر؛[1] وقد ظل الجوع - حتى يوم الناس تحدِّيًا يوميًّا لأكثر من 800 مليون نسمة حول العالم، أغلبيتهم الساحقة - نحو 780 مليون نسمة - في الدول النامية؛ ومن ثم ينبغي لاستئصال الجوع أن يكون التزاما رئيسًا لصانعي القرار على جميع المستويات؛ ولا سيما إذا قارنا التقارب المخيف في أرقام الجائعين في العالم خلال ربع القرن الماضي 1991-2016؛ إذ قدّرت منظمة الأغذية والزراعة FAO أن 852مليونًا من البشر في العالم كانوا ناقصي التغذية ما بين 2000-2002: 815مليونًا في البلدان النامية، و28مليونًا في بلدان مرحلة التحول، و9 ملايين في البلدان الصناعية؛ وعدُد الجياع في جنوب آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عددٌ غير تناسبي من مجموع الجياع في العالم، ولم ينخفض عدُد ناقصي التغذية في البلدان النامية إلا بمقدار 9 ملايين شخص في أثناء العقد الذي أعقب ما بين 1990-1992 الأساس الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للأغذية؛ وفي أثناء النصف الثاني من ذلك العقد ازداد عدد الجياع ازديادًا مزمنًا في البلدان النامية بمعدل نحو 4 ملايين كل سنة.[2]

أ- مفهوم الجوع

الجُوع اسمٌ للمَخْمَصة ، وهو نقيضُ الشِّبَع، والفعل: جاعَ يجُوعُ جَوْعًا وجُوعةً ومَجاعةً ، فهوَ جائِعٌ وجَوْعانُ، والمرأة جَوْعَى، والجمع جَوْعَى وجِياعٌ وجُوَّعٌ وجُيَّعٌ؛ والمَجاعةُ والمَجُوعة

---

[1] تفتقر المكتبة الإسلامية بعامة والعربية بخاصة إلى دراسات جدِّية عن هذه الظاهرة الموجعة؛ رغم أنها مرَّت في معظم بلدانها؛ بل إنها عاودت ظهورها المخزي مجددًا؛ لذا كان زاد الدراسة الأول دراساتٍ وبحوثًا وتقارير ميدانيةً .

يُنظر: عبد المنعم، عامر، "قبل أن تدهسنا المجاعة؟"، دراسة منشورة في 2016/10/5، متاحة تاريخ الزيارة 2016/11/5؛ في **موقع طريق الإسلام**: *https://ar.islamway.net/article/* الجميّل؛ أنطون، **الجوع والمجاعات** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص10-13.

[2] يُنظر: تقرير "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015"، صادر عن: **منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي**؛ عام 2015، ص4؛ متاح باللغة العربية تاريخ الزيارة 2016/8/10، في موقع المنظمة: http://www.fao.org.

والمَجْوعةُ، بتسكين الجيم؛ عامُ الجُوع، وقالوا إن للعِلْم إضاعةً وُهْجنةً وآفةً ونكَدًا واستِجاعةً؛ إضاعتُه وضْعُك إياه في غير أهله، واستِجاعتُه ألاَّ تَشْبعَ منه، ونكَدُه الكَذِبُ فيه، وآفتُه النِّسيانُ، وُهْجنتُه إضاعتُه، والعرب تقول: جُعْتُ إلى لقائك، وعَطِشْتُ إلى لقائك؛ وجاعَ إلى لقائه؛ اشتهاه، وفي الدعاء: جُوعًا له ونُوعًا، وفلان جائعُ القِدْرِ؛ إذا لم تكن قِدْره ملأى، وامرأة جائعة الوِشاح؛ إذا كانت ضَامِرَ المِبطن، والجَوْعةُ إقفار الحيّ، والمَرَّةُ الواحدة من الجوع؛ وأجاعه وجَوَّعه؛ وتجوَّعَ؛ أي تَعمَّد الجُوع؛ وفي المثل: أَجِعْ كَلْبَك يَتْبَعْكَ.[1]

ولا غرو أنه لا يكفي لقياس الجوع مجرد شعور الإنسان به عندما ينقص الغذاء في المعدة، ولكن هناك مظاهر أُخر للجوع تُقاس بطرق مختلفة؛ من أهمها:

- **نقص التغذية** يُستخدم هذا المصطلح لوصف حالة الأشخاص الذين لا يحتوي ما يتناولونه من طعام على السعرات الحرارية (الطاقة) الكافية لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم الفيزيولوجية اللازمة لحياة نشيطة؛ وحاليًّا هناك 842 مليون شخص يعانون نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم؛ معظمهم في الدول النامية.
- **سوء التغذية** يُقصد بهذا المصطلح التغذية غير السليمة، ويتعرض كثيرون للوفاة بسببه؛ نتيجة الإصابة بأمراض شائعة كالحصبة أو الإسهال؛ ولا يقاس سوء التغذية بكمية الطعام المتناول، وإنما بالمقاييس الفيزيائية للجسم كالوزن أو الطول، والعُمر.
- **الهزال**: مؤشر لسوء التغذية الحاد الذي يعكس حالة شديدة الخطورة مَرَّ بها الشخص مؤخرًا؛ وأدَّت به إلى نقصٍ حادٍّ في الوزن، ويكون ذلك عادةً نتيجةً للجوع الشديد، أو المرض، أو كليهما.[2]

---

[1] يُنظر: ابن منظور، **لسان العرب**، جمْع من المحققين (بيروت: دار الفكر، ط1، 1990)، مادة (جوع).

[2] يُنظر: "أسئلة وأجوبة متعلقة بالجوع"، دراسة منشورة في إطار "مكافحة الجوع في العالم"، متاحة باللغة العربية تاريخ الزيارة 2016/10/11؛ على **موقع برنامج الغذاء العالمي**:

http://ar.wfp.org/hunger/hunger-related-questions

وغنيٌّ عن البيان أن الجوع أول نتيجة لانعدام الأمن الغذائي بصورتيه الهيكلية أو المزمنة؛ لأنه يعني عجزًا مستمرًّا لدى الأُسر الفقيرة عن توفير ما يكفيها من الأغذية؛ وقد يستمر ذلك لعدة سنوات إن لم يكن طوال الحياة كلها، وينشأ انعدام الأمن الغذائي المزمن بعامة بسبب عدم الحصول على الموارد الكافية، ولسوء الإدارة وانتشار الفساد وقلة الكفاءة مكانتها المهمة؛ ولا سيما في "دول العالم الثالث"؛ مما يتطلب استجابات مختلفة وحلولاً برامجية مختلفة أيضًا؛ وغالبًا ما يؤدي إخفاق الحكومات في مواجهة مشكلة مؤقتة في برامجها الغذائية إلى تحوُّلها إلى مشكلة دائمة تحتاج الدولة فيها إلى تمويلٍ ومساعداتٍ قد تنتهي بها إلى معاهدات غير متكافئة، أو الانصياع إلى برامج سياسية تفرضها الدول أو المنظمات الدولية المتحكمة من مثل صندوق النقد الدولي مثلاً.[1]

وأكثر من ذلك؛ لا يُمكن لبعض الدول - ولو في غياب الجوع المزمن أو المؤقت - توفير الحد الأدنى من المعايير الغذائية العالمية؛ فقد يُعاني السكان من نقص المغذيات الدقيقة الضرورية؛ وهذا ما يُشار إليه عادةً باسم "الجوع المستتر"؛ وللبيئة الاجتماعية والثقافية أثر بالغٌ في فكرته؛ علمًا أن ثُلث سكان العالم - وفق تقارير عدة - لا يُحقِّقون إمكانياتهم البدنية والفكرية بسبب نَقْصِ الفيتامينات والمعادن، ومعاناتهم من الحرمان المتواصل من مكونات غذائية ضرورية لا تتوفَّر في أنماطهم الغذائية المتاحة لهم؛ مما ينعكس على الأداء المهني والعملي للأفراد، بل يمكن أن يمتد تأثيره إلى أنماط التعامل والسلوكيات الاجتماعية.[2]

---

[1] See: Rosa M. Lastra, "*The Role of the IMF as a Global Financial Authority*", European Yearbook of International Economic Law, 2011, pp25-33; William D. Schanbacher, *The Politics of Food: The Global Conflict between Food Security and Food Sovereignty*, Praeger, California, 2010.

[2] See: Yoshikawa Naoto, "*Understanding Food Insecurity; What is the Root Cause of Famine?*", Paper Presented to the Asia-Pacific Center for Security Studies (APCSS) Workshop on Food Security and Political Stability in the Asia-Pacific region, Honolulu, HI, September 11, 1998; Amartya Sen, *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation*, Oxford University Press, 1987, pp66-72.

ب - الجوع ظاهرة عالمية

كان عدد البلدان التي تواجه نقصًا غذائيًّا حادًّا في العالم إبّان مارس/آذار 2005 - 36 بلدًا؛ منها 23 في أفريقيا، و7 في آسيا (الشرق الأدنى)، و5 في أمريكا اللاتينية، وبلد في أوروبا، وكانت الأسباب الشائعة هي النزاعات الأهلية وسوء الأحوال الجوية؛ كما أن ظهور الجراد الصحراوي في أفريقيا الغربية، وكارثة تسونامي 2004 جنوبي شرقي آسيا وجنوبيها؛ كانت لها نتائج خطيرة على الأمن الغذائي.

وفي الحقيقة ازداد عدد من يُعانون نَقْصَ التغذية عن 44 مليون نسمة ما بين 1990-2016؛ مع الأخذ في الحسبان تراجُع معدل انتشار نَقْصِ التغذية في الإقليم؛ وتُشكّل الوتيرة البطيئة للتقدُّم المحرز في مكافحة الجوع على مرِّ 25 سنة ماضية مدعاةً قلقٍ بالغ؛ مع استمرار العوامل الداعية إليه؛ من قبيل: ارتفاع أسعار الأغذية؛ وموجات الجفاف، وعدم الاستقرار السياسي في بلدان الإقليم.[1]

ومما يجدر التذكير به هنا أنه قد أُضيفت عدة دول عربية - منذ مطلع الألفية الجديدة إلى قوائم نَقْصِ الغذاء، وجاوزته إلى الجوع؛ وهي دولٌ لم تكن تعرف هذه الظاهرة منذ أن أصبحت دولاً؛ بل إن منها دولاً عرفت الاكتفاء الذاتي بالغذاء؛ وكانت تتربَّع في مواقع متقدمة في الترتيب العالمي لإنتاج أصناف متنوعة من الغذاء؛ وذلك لما نالها من متغيرات عاصفة إثر الحرب والغزو والعدوان؛ كما هي حال سوريا وليبيا والعراق؛ إذ تحوَّل العراق من دولة مكتفية وُمصدِّرة للغذاء إلى كيانٍ طاردٍ أبناءه وبنيانٍ هشٍّ ينهشه الفساد وتنتشر في جنباته ظواهر الفاقة والعوز والجوع؛ مما يعكس خللاً بنيويًّا عميقًا ضَرَبَ العراق منذ غزوه، ولم يتعاف منه بعدُ.[2]

---

[1] انظر: تقرير **"حالة انعدام حالة الأمن الغذائي في العالم 2015"**، ص12.

[2] صحيح أن الاستعمار الأمريكي لم يكن في العصور الغابرة، لكن مُلهمه المستعمر البريطاني سبقه بقرون في مجال التجويع؛ وكما اقتبس المستعمر الأمريكي الحديث سياسة "فرِّق تسد" البريطانية المشهورة للسيطرة على العالم من مثل ما يفعل في العراق وسائر أنحاء العالم؛ استخدم أيضًا سلاح المجاعة على نطاق عالمي؛ فقد كان البريطانيون سباقين إلى

ولعله غنيٌّ عن البيان أننا لا نستطيع - في هذا المقام - تناوُل المحنة العراقية؛ ولكننا - في الوقت ذاته - لا نُشايع بعض الدراسات التي تتناول موضوعات نَقْصِ الغذاء والجوع في العراق من وجهةٍ اقتصادية مجردة؛ كالتي تغرق في إسنادها إلى عوامل الطبيعية من قلة الأمطار وملوحة الأرض... إلخ؛[1]أو تلك التي تُقدِّمها من خلال رؤية محايدة؛ كالتي يقول صاحبها: "رغم الانتعاش الظاهر في الإنتاج الزراعي في العراق، وانتهاء العمليات العسكرية الرئيسة، ورفع العقوبات الاقتصادية؛ فإن ملايين من العراقيين لا يحصلون على الأغذية إلا من شبكة التوزيع الحكومية؛ فالآثار الناتجة عن سنين طويلة من النزاعات والعقوبات الاقتصادية تفاقمت بتوالي ثلاث سنوات من الجفاف، مما أدى إلى تآكُل كبير في القدرة الشرائية لدى السكان".[2]

إبادة الملايين عن طريق التجويع والتحكم بالمواد الغذائية لإحكام السيطرة على الشعوب؛ هل يختلف النظام العالمي الجديد الذي اختلقه جورج بوش الأب، ومن بعده الابن؛ عما كان يفعله أسلافهما البريطانيون في مستعمراتهم السابقة من تلاعُب بأقوات الناس، ودفعهم إلى هاوية المجاعات والإبادة؟! ألا يقوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد على التجارة العالمية الحرة في أبشع صورها، ولا سيما بعد أن تلاشت السيادات الوطنية، وأصبح الجميع تحت رحمة الشركات العابرة للقارات والمضاربين على قوت الشعوب؟!

[1] يُنظر: خالد، ست البنات، "**الفقر والجوع القادم**"، بحثٌ منشور في 2008/7/11 على موقع **شبكة المشكاة الإسلامية**: *http://meshkat.net/old/node/13102*؛ زكريا، جاسم، **مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر؛ دراسة في العلاقات الجدلية لمبدأ المساواة في السيادة وفلسفة الحكومة العالمية**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1422هـ/2001م، (بيروت: دار الحلبي للمنشورات الحقوقية، ط1، 1426هـ/2006م)، ص562؛ زكريا، جاسم، "الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا في ميزان الشرعية الدولية"؛ **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد السادس، 2010.

[2] يُنظر: أحمد، عبد الغفور إبراهيم، **نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق** (عمان: دار زهران، 2008)، ص31-36؛ زكريا، **"الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا في ميزان الشرعية الدولية"**.

[3] يُنظر: بليك، جيلينا، "حق الحصول على الطعام أثناء حالات النزاع المسلح: الإطار القانوني"، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، العدد 844، 2001/12/31، متاح تاريخ الزيارة 2016/10/12 في: *https://www.icrc.org/ara/resource*

ومع ارتفاع الفقر والبطالة في الأجزاء المحررة "غزة" وشبه المحررة "الضفة" من فلسطين؛ تدهور وضع الأمن الغذائي تدهوًرا كبيرً ا في السنوات العشر الماضية 2006-2016؛ إذ إن هنالك 4 من كلّ 10 يُعانون من انعدام الأمن الغذائي؛ ويؤثر انعدام الأمن الغذائي في 1،4 مليون شخص (40٪ من السكان)، وهو سببٌ مستمر للقلق عند 1،1 مليون شخص آخر (30٪) يتعرضون للتهديد بانعدام الأمن الغذائي إذا استمرت الأحوال الجارية؛ والأغذية متوفرة بعامة، ولكن الحصول عليها محدود بسبب ظروف خارجية (حظر التجول، إغلاق الأراضي... إلخ) أو اقتصادية (البطالة، نضوب الموارد، إنهاك إستراتيجيات التعامل مع الأزمة وشبكات الدعم الاجتماعية... إلخ)؛ وتتجلى محنة الغذاء في فلسطين - أكثر ما تتجلى - في قطاع غزة؛ حينما تغدو تجويًعا،[1] فالجوع في العالم واحد، لكنه اثنان في قطاع غزة: جوعٌ ، وتجويع؛ وبرامج الإغاثة الأممية لا تطول القطاع؛ بسبب سياسة التجويع المنظم والمبرمج لأهله عبر الحصار الذي تفرضه إسرائيل وآخرون؛ حيث "يُشاهد العالم جريمة حقوق إنسان يجرى فيها سجن مليون ونصف المليون إنسان دون أيِّ منفذ إلى العالم الخارجي بًحرا أو جوًّا أو برًّا، وحيث تجرى معاقبة وحشية للسكان كافة"، كما كتب الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، من دون أن تحّرك ساكنً ا الأمم المتحدة، أو "الجيران" العرب، أو "الأشقَّاء" في "القيادة الشرعية" الفلسطينية المعترف بها من المشاركين كلِّهم في الجريمة أو الصامتين عنها.[2]

---

[1] يتهدَّد غزة - في جملة ما يتهدَّدها - خطٌر آخر؛ إذ أظهرت دراسة أجراها المعهد الدولي للتنمية المستدامة (منظمة مستقلةمقُّرها في كندا) أن ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة التغير المناخي؛ يُهدِّد بتلويث الخزان الجوفي الوحيد في غزة؛ الذي يمدُّ 1.5 مليون فلسطيني يعيشون في القطاع بالمياه؛ ويعدُّ الخزان الجوفي الساحلي - الذي تشترك فيه معه إسرائيل - المورد الوحيد لمياه الشرب العذبة لقطاع غزة.

يُنظر: مكارم المختار، "الاحتباس الحراري"، دراسة منشورة في 2014/11/24، متاحة تاريخ الزيارة 2016/11/25 في موقع **الحوار المتمدن:** *http://www.m.ahewar.org/s.asp?*

[2] يُظر: ناصر، نقولا، "كلُّهم شركاء في تجويع أهل غزة"، **صحيفة الوطن القطرية**، منشور في 2008/06/29، متاح تاريخ الزيارة 2016/11/13 في موقع **إسلام ويب مقالات:**

ج - الجوع قضية سياسية

بات الإنسان - في نهايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين - يملك معارف حقيقية في مجال الزراعة، وقدرات حقيقية في ميدان النقل، ويُمكنه تقنيًّا مواجهة التقلُّبات المناخية، وتوصيل الغذاء إلى أيِّ مكان؛ بما في ذلك المناطق الصحراوية، أو التي تعاني من ازدياد عدد السكان؛ وما عادت الكوارث الطبيعية تُعيد المجاعة إلى سيرتها الأولى، ومن ثم لم يعد بالإمكان النظر إلى الجوع على أنه لعنةٌ أو عارضٌ أو قَدَرٌ؛ بيد أن تواصُل المجاعة واستمرارها مسؤولية بَشَرٍ دائمًا، ونتيجة عوامل إنسانية بحت.[1]

إن الإفقار المنظم والسياسات التجويعية التي يتبعها الآن: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية؛ إستراتيجية ممنهجة ومدروسة جيدًا، وليست وليدة الساعة،[2] فقد درجت دول الغرب على استخدام سلاح المجاعة والتجويع منذ القرن التاسع عشر؛ لغايات اقتصادية وسياسية مفضوحة؛[3] خوفًا من أن يؤثر ازدياد عدد سكان العالم في الموارد الطبيعية التي تحتاجها الدول الغربية في صناعاتها ورفاهيتها، ولإحكام السيطرة على العالم وشعوبه؛ لتمكينها من نَشْرِ سياسات النظام العالمي الجديد المزعوم.[4]

---

http://articles.islamweb.net/media/index.php.؟

[1] ينُظر: بارمانتيير، بونو، "الجوع في العالم ظاهرة سياسية"، ترجمة وإعداد أحمد فرحات؛ دراسة منشورة في 2015/11/9، متاحة تاريخ الزيارة 2016/11/1 في موقع **صحيفة العربي الجديد**: *https://www.alaraby.co.uk/opinion* /2015/11/9.

[2] See: Lastra, "*The Role of the IMF as a Global Financial Authority*", pp66-73; Schanbacher, *The Politics of Food: The Global Conflict between Food Security and Food Sovereignty*, pp55-63.

[3] عرفللغرب في بعض أركانه المجاعة إبّان القرن التاسع عشر؛ إذ تعد المجاعة الكبرى "مجاعة البطاطا" التي ضربت إيرلندا Great Irish Famine ما بين 1845-1849حدثًا فاجعًا امتدت آثاره إلى سائر أنحاء بريطانيا؛ بل تجاوزت المحيط الأطلسي إلى الولايات المتحدة؛ يُنظر:

Joel Mokyr, "*Great Famine Irish History*", Last update 28/1/2016, https://www.britannica.com/event/Great-Famine-Irish-history.

[4] يُنظر: خالد، "**الفقر والجوع القادم**".

لذا لا علاقة للمجاعات المنظمة التي تُعدُّها الولايات المتحدة للعالم بنظرية المؤامرة، فالمجاعات أصبحت على أعتاب معظم الدول النامية التي تعتمد على واردات القمح والأغذية الأمريكية، وشهد عدد من دول العالم إضرابات ومظاهرات – ما بين 2010-2015 - بسبب ارتفاع الأسعار بما لا يستطيع الفقراء مجاراته، ومن هذه الدول: المغرب، وموريتانيا، وغينيا، والسنغال، والمكسيك، وأوزبكستان، وتشعر الحكومات في معظم دول العالم أنها لن تتمكن من توفير رغيف الخبز لفقرائها.[1]

والولايات المتحدة هي التي تتولى تزويد العالم بالقمح، وتُلقي فائض المنتوج منه في البحر؛ للحفاظ على سعره، أما في هذا العام فقد أعلنت وزارة الزراعة الأمريكية أن مساحة الأراضي التي ستُزرع بالقمح في أمريكا ستنخفض بمعدل 8% عما كانت عليه عام 2007، وإذا أخذنا في الحُسبان أن ما يعادل 17%من المنتوج سيُخصص لإنتاج الوقود، وأن احتمالات إصابة بعض المحاصيل بتلفٍ بسبب الطقس كبيرة، فلا نستبعد ما يقوله الخبراء عن أن الولايات المتحدة ستُضطرُّ إلى تقنين صادراتها من القمح إلى الخارج، وإلى تقنين مبيعاته في الداخل؛ ولا سيما أن أسعار القمح وصلت إلى أعلى معدلاتها في السنة الماضية، وهي مرشحة للارتفاع بنسبة كبيرة هذا العام أيضًا، وفي المقابل ستزيد المساحة المخصصة لزراعة فول الصويا الذي يستخدم في غذاء الحيوانات؛ ستزيد بمعدل 7،18% هذا العام.[2]

---

[1] تجاوز الحراك الشعبي في بعض الدول العربية مسألة الاحتجاجات والإضرابات العارضة المرتبطة بغلاء الأسعار والمساس بأساسات المعيشة؛ إلى حراك شعبي عميق تطلَّع إلى تغيير نمط الحياة ذاته؛ ولا سيما البلاد التي عانت من نُظُمٍ استبدادية أوصلت رجالها بالقهر إلى حسرات اليأس والانكسار، وقادت شبابها بالذل إلى مهاوي اليأس والإدمان والتطرف؛ حتى باتتيالحفي عيونهم همًّا لا بُدَّ من الخلاص منه؛ لذا كان الربيع العربي ثورةً شعبيةً تجلَّت فيها إرادة دفاقة لبعث الحياة في شرايين الأمة؛ وتفجَّرت فيها طاقات كامنة أذهلت العالم؛ لأنها تجاوزت ما وصفه التاريخ عن الثورة الفرنسية؛ وما استخلصه الساسة عن الثورة الأمريكية؛ فالحراك مستمر والساسة يرقبون، والعالم يشهد ويشاهد، والتاريخ يكتب مواقف الجميع... إلخ، والولادة العسيرة لا بُدَّ لها من آلامٍومخاضٍ، والأمور سجال؛ في قراءة غربية دقيقة للمشهد؛ يُنظر:
Bernard Grofman, Alexander H. Trechsel & Mark Franklin: *The Internet and Democracy in Global Perspective: Voters, Candidates, Parties, and Social Movements*, Springer Cham, Heidelberg, New York, Dordrecht, London, 2014, pp121-137.

[2] يُنظر: الخريبي، صالح، "الطعام لكل فم"، متاح تاريخ الزيارة 2016/11/12 في موقع **صحيفة الخليج**: http://www.alkhaleej.ae/

وعليه؛ الجوع ظاهرة سياسية؛ إذ إنه نتيجة الجهل والحرب وقصور السياسات الرسمية والنزاعات التي تدور حول الاستيلاء على الموارد الطبيعية، ويتحّول يومًا بعد يوم إلى نتيجة فرعية من نتائج العولمة؛ أي عقيدة "السوق الحّرة" التي تنشرها المؤسسات المالية الدولية، ولغياب الرقابة العمومية عن الشركات متعددة الجنسيات التي تتحمَّل كلها مسؤولية ثقيلة في ذلك، فقد مارس "القوم" سياسات معقدة لنشر الجوع، وهذا خبر سيِّئ وجيِّد في آن معًا؛ ذلك أن ما صنعه الإنسان يستطيع هو نفسه تقويضه، وإذا كان الجوع بادئًا حدثًا سياسيًّا، فإن اجتثاثه يكون سياسيًّا أيضًا.[1]

د- التجويع وقت السلم جريمة إنسانية

وفق منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة FAO تلزم زيادة الإنتاج الزراعي العالمي من اليوم حتى حدود العام 2050 بنسبة 70%،[2] وإذا كان من الضروري إنتاج ما يكفي، فلا بُدَّ كذلك من تلافي إنتاج النافل وما لا طائل منه؛ إذ ترى منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة أن 3،مليار طن من الأغذية يُرمى سنويًّا، ويُمثِّل ثُلُث المحصول العالمي، وتقع هذه الخسارة في بلدان الجنوب أساسًا؛ بسبب فقدان تجهيزات التخزين والنقل المناسبة

---

[1] أصدر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في 2015/2/22تقريرًا حديثًا عنوانه "**فوق الدولة؛ الشركات متعددة الجنسيات في مصر**"؛ للربط بين حقوق الإنسان والصالح العام والتنمية من جانب، وسياسات الاستثمار والضرائب من جانب آخر؛ عبر تسليط الضوء على انتهاكات الشركات متعددة الجنسيات في مصر، والإفلات المحير من العقاب الذي قال إن الدولة المصرية تستمر في منحهم إياه، ويشير التقرير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات قائدة وشريكة في انتهاكات حقوق الإنسان، وأن هنالك انتهاكات مستمرة وحالات واضحة للإفلات من العقاب في حقِّ العاملين في شركات متعددة الجنسيات، وأن الإحصاءات العالمية تُظهر أن 18عاملاً يموتون كل 15 ثانية نتيجة حادث عمل أو مرض، بينما يتعرض 160عاملاً لحوادث أو إصابات عمل كل 15 ثانية.يُنظر: شريف، نورهان؛ خليل، هبة؛ زايد، حاتم، "فوق الدولة؛ الشركات متعددة الجنسيات في مصر"، **المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية**، ط1، 2015، ص 24-27؛ متاح في: http://ecesr.org/wp-content/uploads/

[2] ينُظر: بارمانتيير، "**الجوع في العالم ظاهرة سياسية**"؛ لابيه؛ كولينز، **صناعة الجوع؛ خرافة الندرة**، سلسة عالم المعرفة، العدد 64، نيسان/أبريل 1983، ص45 وما بعدها.

فيها، أما في بلدان الشمال فنمطُ الحياة ما يؤدي إلى هذا الهدر، وعليه؛ بات من المُلِحِّ والعاجل تقليص هذا الهدر في مراحله كلِّها؛ من الحقل إلى المائدة.

وإذ كان لا بُدَّ للتجارة الدولية من أن تستمرَّ؛ لا ينبغي الاعتماد عليها لتغذية المعمورة؛ لأن "التبادل الحرَّ" الذي يضع موضع التنافس شركاء غير متساوين، ويستحدث عوامل ارتهان وتبعية؛ صفقة غبنٍ غالباً؛ فبالنظر إلى الفوارق الهائلة في الإنتاجية في العالم الزراعي - حيث تتراوح معدلات الإنتاجية من 1 إلى 200 – تُدمِّر التجارة الدولية فلاَّحي البلدان ذات الزراعة الأقل تأثيراً تدميراً مطلقًا؛ وهذا ما فهمته المناطق الأكثر إنتاجًا في العالم؛ أي أميركا الشمالية، وأوروبا الغربية، والصين؛ حيث التقدم الزراعي بفضل المساعدات العمومية،[1] وتحت حماية الحواجز الجمركية الثقيلة، وهو ما تأباه هذه البلدان على البلدان الأفريقية، وتنكره عليها بدواعي الفضائل التي يعزونها إلى "التبادل الحر".[2]

ومما تجدر الإشارة إليه دراسة نُشرت في صحيفة وول ستريت جورنال أماطت اللثام عن مكانة الاتحاد الأوروبي في تجويع أفريقيا عبر سياسات تقييدية مُعتَمدة في جميع أنحاء تلك القارة، وأضافت الصحيفة أن أفريقيا تُعدُّ مهد البُنِّ وموطنه، ورغم ذلك لا تجني من جراء هذا المحصول سوى 2.4 مليار دولار، بينما تجني ألمانيا 3.8 مليارات من إعادة تصديره فقط، كما أن ألمانيا تفرض 7.5% رسومًا إضافية على البُنِّ المحمَّص، مما يجعل معظم صادرات أفريقيا من هذا المنتج من المادة الخام غير المحمَّص.[3]

---

[1] تستحق التجربة الصينية وقوفاً عندها مطوَّلاً؛ إذ استطاعت أن تعبُر بأفواه شعبها - الذي ناهز أن يكون سُدُس سكان المعمورة - عتبات الجوع التي عرفتها الصين طويلاً، ولكن يجب وضْع شحِّ الموارد ونقصِ المياه في الحسبان عند تقدير إمكانية الصين في الاستمرار بالاعتماد الذاتي في تأمين الغذاء لشعبها المتزايد رغم التدابير الصارمة في ميدان تحديد النسل؛ يُنظر:

Brown Lester & Brian Halweil, "China's Water Shortage Could Shake World Food Security", *World Watch*, 1998; Crook Frederick & W. Hunter Colby, "The Future of China's Grain Market", *USDA Agriculture Information Bulletin*, №. 730, 1996.

[2] يُنظر: بارمانتيير، **"الجوع في العالم ظاهرة سياسية"**؛ لابيه؛ كولينز، **صناعة الجوع؛ خرافة الندرة**، ص14-15.

[3] يُنظر: الشريف، محمد موسى، **"السياسات الأوربية في أفريقيا تسهم في إفقار دولها"**، بحث منشور في 2016/5/26، متاح تاريخ الزيارة 2016/11/10، على موقعه الخاص: http://www.altareekh.com/news/view/

إذن؛ وخلافاً للشعارات والمعتقدات الليبرالية والليبرالية الجديدة التي تُروِّجها المؤسَّسات الدولية في ميدان الزراعة والتغذية،[1] لا تتوقف الآثار المأساوية للاضطرابات المالية والمضاربات عن التوسُّع؛ فحين تتدنَّى المواسم ويسوء الحصاد؛ ترتفع الأسعار وتحدث المجاعات وتقع الاضطرابات الاجتماعية في بلدان عدة، وحين تجود المحاصيل؛ تنهار الأسعار بما يؤدي إلى هجرة ملايين الفلاحين نحو المدن،[2] مما يصبح معه مقبولاً القول إن أزمة الغذاء ليست كارثة طبيعية، بل من صُنْعِ البنك الدولي والاحتكارات الغربية عابرة القارات؛ وخلافاً لما يدَّعيه هؤلاء من مراعاة المعايير الإنسانية؛ أدَّت برامجها " الإصلاحية" وصفقاتها كلُّها مجتمعةً - ما ظهر منها وما بطن - إلى خللٍ بنيوي في أداء الدول التي طبَّقتها طوعًا أو كرهًا؛ بل إنها أدَّت إلى نتائج كارثية لجهة تنامي الفقر وانتشار آليات العوز وغائلة الجوع.[3]

ثانيا: الأزمات البشرية المسببة للجوع وآليات التعامل الدولي معها

تُعدُّ نقاط الجوع الساخنة في العالم دليلاً متزايد الوضوح إلى أنها تأتي نتيجة النزاعات أو حالات الفشل الاقتصادي والتخلف التقني؛ كما أن الكوارث الطبيعية تُقوِّض الأمن

---

[1] **الليبرالية الجديدة**: ظهر في العقدين الأخيرين في الولايات المتحدة وبريطانيا مذهب اقتصادي أيديولوجي سُمِّي Neo Liberalism، ولعل أهم عنصر فيه دعواه الأيديولوجية التي تُبشِّر بأنموذج جديد للدولة تُماَس السلطة فيه على أساس مبدأ "الحكم الرشيد"؛ على غرار شركات المساهمة في النظام الرأسمالي ذي التقاليد الأنغلوسكسونية؛ إذ يمارس حملة الأسهم نوعاً من "الرقابة" والتوجيه عند توزيع الأرباح؛ بهدف خَفْضِ المديرين إلى العمل على تحقيق أقصى قدر من الربح للمؤسسات التي يتولَّون تسييرها؛ إذن؛ أنموذج "الحكم" الذي تُبشِّر به "الليبرالية الجديدة" يهدف إلى تقليص مكانة الدولة بحيث تكون مهمتها القيام بالتسيير تحت التوجيه والمراقبة من أولئك الذين يوازي وَضْعُهم إزاءها وَضْع حملة الأسهم بالنسبة إلى المديرين في الشركات الكبرى.

يُنظر: الجابري، محمد عابد، "وهم الليبرالية الجديدة؛ مناقشة المفاهيم"، **مجلة فكر ونقد**، العدد 45، 2002.

[2] يُنظر: بارمانتيير، **"الجوع في العالم ظاهرة سياسية".**

[3] يُنظر: تشوسودوفيسكي، ميشيل، **عولمة الفقر**، ترجمة محمد مستجير مصطفى (القاهرة: دار سطور، ط2، 2000)، ص53-56؛ حسن، حسين سرمك، "في أزمة الغذاء العالمية"، دراسة منشورة 2016/8/22، متاحة تاريخ الزيارة 2016/11/11؛ على **موقع ديوان العرب**: http://www.diwanalarab.com/spip.php?.

الغذائي لدى السكان في أقاليم مختلفة من العالم، وفي كثير من الحالات تتضافر العوامل الطبيعية وذات الفعل الإنساني فيما بينها، مما يؤدي إلى حالات طوارئ معقدة، وإلى أزمات طويلة الأمد؛ كما أن الآفات والأمراض تزيد من تعقيد مهمة توفير غذاء كافٍ ومأمون لجميع السكان، وتكون اختبارًا لقدرة البلدان والمجتمع الدولي على التعامل مع الأزمة؛ وفي الأجل الطويل تتعرض جميع البلدان للتأثر بتغيرات المناخ نتيجة ظاهرة "الاحترار العالمي" أو "الاحتباس الحراري" Global Warming؛ ومع مرور الوقت أصبح هناك فهْم أفضل لطبيعة تلك الصدمات ومدى شدَّتها، وبدأت تظهر بعض السياسات الضرورية التي لا غنى عنها.[1]

أ- أثر النزاعات المسلحة في الأمن الغذائي

تُعدُّ النزاعات المسلحة في كثير من أنحاء العالم واحدًا من العوائق الرئيسة للحيلولة دون تمكين حقِّ الإنسان في الكفاية الغذائية، فالحرب تُعرقل مراحل دورة التغذية البشرية كلَّها من الإنتاج والجني والإعداد والتوزيع والاستهلاك... إلخ، فتُشرع الأبواب لسوء التغذية وانتشار الأمراض، ويغدو العجز والعوز والألم ثالوثًا يستدعي مواكب الموت، وغالبًا ما يكون الموت جوعًا أو تجويعًا هدفًا مقصودًا بذاته في الحروب، ونظرًا إلى أن القانون الدولي الإنساني مجموعة القواعد التي تطبق تحديدًا في حالات النزاع المسلح، وأن كثيرًا من أحكامه تتصل بالطعام، فلا بُدَّ من أن يُنظر إليه مكمِّلاً قواعد حقوق الإنسان التي تتصل بحقِّ الحصول على طعام كافٍ.[2]

وبينما تتفق أهداف القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان على حماية حياة الأفراد أو المجموعات من الناس وصحتهم وكرامتهم؛ يتَّخذ كلٌّ منهما لضمان هذا سبيلاً

---

[1] Rahul Kakkar, "*Essay on Global Warming: Causes, Effects, Impact and Prevention of Global Warming*", 7/8/2015, http://www.importantindia.com/

[2] See: Greig D. W., "The Underlying Principles of International Humanitarian Law", *Australian Year Book of International Law*, Vol. 9, 1985, pp47-56; A. Cassese, "Means of Warfare: The Traditional and The New Law", in A. Cassese (ed.); *The New Humanitarian Law of Armed Conflict*, Editoriale Scientifica, Naples, 1979, pp162-164.

يختلف اختلافًا كبيرًا نتيجة اختلاف الظروف التي يُطبَّق كلٌّ منهما فيها،[1] ولأغراض هذه الدراسة ثمة ثلاث خصائص للقانون الدولي الإنساني تتَّسم بأهمية خاصة؛ هي:

- أنه يشتمل على قواعد محددة، وغالبًا مفصلة؛ يتعين على أطراف النزاعات المسلحة تطبيقها في الحال لا تدريجيًّا.
- أنه مُلزِم للدول وغير الدول من غير نقاش؛ لذا ليس هناك أيُّ التباس فيما يختص بالالتزامات القانونية للأطراف الأخيرة.
- لا يجوز الاستثناء من قواعد هذا القانون؛ إذ إنه وُضِع بخاصة لمعالجة حالات النزاع المسلح الاستثنائية بطبيعتها.

وإذا كان القانون الدولي الإنساني لا يشير إلى "حقِّ الحصول على الطعام"، فإن كثيرًا من أحكامه تستهدف عَدَم حرمان الأشخاص أو المجموعات التي لا تُشارك في الأعمال العدائية، أو لم تَعُدْ تُشارك فيها، من الطعام أو من الحصول عليه.[2] ويتأتى التهديد الرئيس للأمن الغذائي والتقدم الاقتصادي في الأجل الطويل من الحروب الأهلية في بلدان نامية كثيرة اليوم، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ إذ تتركز طوارئ الأغذية المتكررة هناك حيث الحروب الأهلية في أغلبية البلدان المتضررة.

وتأثير النزاع في الزراعة يتوقف على طبيعة النزاع في حدِّ ذاته، فإذا كان مقتصرًا على إقليم جغرافي معين كانت الخسائر الزراعية قليلة إلى حدٍّ ما، وكان ذلك صحيحًا في البلدان النامية

---

[1] حرصت الوثائق الدولية أن تؤكد دائمًا على تأمين حقِّ الإنسان في الكفاية الغذائية؛ ابتداءً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 ومرورًا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ الذي اعتُمد وعُرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 أ (د-21) المؤرخ في 1966/12/16، وإنفاذه في 1976/1/3؛ وصولاً إلى الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية الذي اعتمده في 1974/11/16 مؤتمر الأغذية العالمي المنعقد بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3180 (د-28) المؤرخ في 1973/12/17.

للاطلاع على هذه الوثائق الدولية في موقع مكتبة حقوق الإنسان؛ جامعة منيسوتا: http://hrlibrary.umn.edu/arab/b070.html

[2] يُنظر: بليك، **"حق الحصول على الطعام أثناء حالات النزاع المسلح؛ الإطار القانوني".**

التي كانت فيها نزاعات محدودة محليًّا بدرجة كافية بحيث يمكن احتواء الانخفاض في الإنتاج والصادرات، ولكن المنطقة المنكوبة بالنزاع نفسها تُعاني انخفاضًا اقتصاديًّا كبيرًا، فالإنتاج يتوقف فوريًّا تقريبًا، ولكن يمكن أن تحدث خسائر في الأجل الطويل إذا كانت الإنشاءات الاقتصادية هدفًا صريحًا بقصد تقليل القدرات الاقتصادية عند العدو، يُضاف إلى ذلك أن المزارعين والعمال الزراعيين يُضطرون إلى الابتعاد عن منطقة القتال؛ لضمان الحصول على الغذاء.[1]

وفي أيِّ نزاع مسلح لا يُعدُّ حقُّ أطراف النزاع في اختيار أساليب القتال ووسائله حقًّا مطلقًا؛ لذا يُحظر صراحة تجويع المدنيين وسيلةً للحرب أو القتال في أثناء النزاعات الدولية المسلحة وغير الدولية، وهذا الحظر لا يُنتهك فقط عندما يؤدي نقصُ الطعام - أو الحرمان من الوصول إليه - إلى الموت، ولكن أيضًا عندما يتعرض السكان للجوع نتيجة الحرمان من مصادر الطعام وإمداداته.[2]

ب - التجويع وقت الحرب جريمة دولية

تدرَّج القانون الدولي الإنساني في تجريم تجويع المدنيين، فلم ترد مفردة التجويع ذاتها في اتفاقية جنيف الرابعة؛ وإنما ورد معناها عرضًا في المادة 127 المتعلقة بنقل المعتقلين؛ إذ نصَّت: "تُزوِّد الدولة الحاجزة المعتقلين أثناء النقل بماء الشرب والطعام بنوعية وتنوُّع وكميات تكفي للمحافظة على صحتهم في حالة جيدة، وبما يلزم من ملابس وملاجئ ورعاية طبية، وعليها أن تتَّخذ جميع الاحتياطات المناسبة لتأمين سلامتهم أثناء النقل، وأن تُعدَّ قبل نقلهم قائمة كاملة بأسماء المعتقلين المنقولين"؛ ثم تدارك الملحقان الإضافيان الأول والثاني ذلك؛ لخطورته، ففي الملحق الأول نصَّت المادة 54 المتعلقة بحماية الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على ما يأتي:

---

[1] يُنظر: تقرير **"حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015"**، ص37-39؛ الفرا، محمد علي، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**، سلسة عالم المعرفة، العدد 21، 1979، ص12-14، 51؛ لابيه؛ كولينز، **صناعة الجوع؛ خرافة الندرة**، ص23.

[2] يُنظر: بليك، **"حق الحصول على الطعام أثناء حالات النزاع المسلح؛ الإطار القانوني"**.

- يُحظر تجويع المدنيين أسلوباً من أساليب الحرب.
- تُحظر مهاجمة الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أو تدميرها أو نقلها أو تعطيلها، ومثالها المواد الغذائية، والمناطق الزراعية التي تنتجها، والمحاصيل، والماشية، ومرافق مياه الشرب وشبكاتها، وأشغال الري؛ إذا تحدَّد القصد من ذلك في منعها عن السكان المدنيين، أو الخصم لقيمتها الحيوية، سواء كان بقصد تجويع المدنيين، أم حملُهم على النزوح، أم لأيِّ باعث آخر.

وفي الملحق الثاني نصَّت المادة 14 المعنونة: "حماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة": "يُحظر تجويع المدنيينأسلوباً من أساليب القتال، ومن ثم يُحظر - توصُّلاً لذلك – مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، ومثالها المواد الغذائية، والمناطق الزراعية التي تنتجها، والمحاصيل، والماشية، ومرافق مياه الشرب وشبكاتها، وأشغال الري".[1]

وكان القول الفصل في تجريم التجويع جريمة حرب في النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية حينما جاء النصُّ صريحاً واضحًا في المادة الثامنة منه الخاصة بجرائم الحرب؛ إذ نصَّت: "يكون للمحكمة اختصاص فيما يتعلق بجرائم الحرب، ولا سيما عندما تُرتكب في إطار خطة أو سياسة عامة، أو في إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم"، ولغرض هذا النظام الأساس تعني "جرائم الحرب" الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف في 1949/8/12؛ أيْ أيٌّ فِعْلٍ من الأفعال التالية ضدَّ الأشخاص أو الممتلكات الذين تحميهم أحكام اتفاقية جنيف ذات الصلة: ..تعمُّد تجويع المدنيين أسلوباً من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك تعمُّد عرقلة الإمدادات الغوثية على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف.

---

[1] ينُظر: الملحقان الإضافيان إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 1949/8/12، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1977؛ عواشرية، رقية، **حماية المدنيين والأعيان المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2001، ص290-292.

ولا غرو أن جهودًا كثيرة بُذلت لاحقًا في شأن انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني على الأرض، ولا سيما في ظلّ تنامي سياسة التجويع وانتشارها وسيلة من وسائل القهر والإذلال للمحيط الاجتماعي لأطراف النزاع.[1]

ويُذكر ههنا القرار رقم 2 الصادر في جنيف 3-1995/12/7 عن المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ إذ نصَّ في الفقرة (هـ) على أنه بالنسبة إلى السكان المدنيين الذين يعانون من الجوع:

(أ) يُدين بشدة المحاولات الرامية إلى تجويع السكان المدنيين في النزاعات المسلحة.

(ب) يُشدِّد على الأحكام الآتية للقانون الدولي الإنساني:

- حظر استعمال المجاعة وسيلة حربية ضدَّ الأشخاص المدنيين، وحظر مهاجمة الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، أو تدميرها، أو الاستيلاء عليها، أو تعطيلها لهذا الغرض.
- حظر مهاجمة الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، أو تدميرها، أو الاستيلاء عليها، أو تعطيلها.
- حظر تهجيرللسكان المدنيين بالقوة حظرًا عامًّا، نظرًا إلى أن هذا التهجير غالبًا ما يؤدي إلى انتشار المجاعة.
- الالتزام بقبول أعمال الإغاثة ذات الطابع الإنساني وغير المتحيز المخصصة للسكان المدنيين وفق الشروط المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، عندما توشك المواد الأساس لبقاء السكان المدنيين أن تنفد.

(ج) يحثُّ أطراف النزاع للحفاظ على شروط تسمح للسكان المدنيين بتأمين معاشهم، ولا سيما بالامتناع عن اتخاذ أيِّ تدبير يستهدف حرمانهم من موارد تموينهم، أو

[1] See: Christopher Greenwood, International Humanitarian Law and the Tadjik Case", *European Journal of International Law*, Vol. 7, 1996, No.2, pp270-281; C. Lysaght, "The Scope of Protocol II and its Relation to Common Article 3 of the Geneva Conventions of 1949 and Other Human Rights Instruments", *American University Law Review*, Vol. 33(1), 1983, pp17-26.

الوصول إلة زراعتهم أو أراضيهم الصالحة للزراعة، أو حرمانهم بعامة من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم.[1]

ج- الفساد وأثره في انتشار الجوع

هزَّ الفساد أرجاء المعمورة بصرف النظر عن خلفياتها الثقافية، أو ناتجها القومي الإجمالي، أو مكانتها الدولية، وأصبحت قصص الفساد تحتلُّ حيزًا مهمًّا في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، وفي هذا السياق قامت منظمة الشفافية الدولية Transparency International - منظمة دولية غير حكومية مناهضة الفساد - بوضع مؤشر مؤلف من عشر نقاط مرتبة ترتيبًا تنازليًّا من 10 إلى 0، وفيه أن أكثر الدول فسادًا هي تلك التي تقترب من درجة الصفر، ثم باشرت بتطبيقه على دراسات ميدانية يُجيها خبراؤها كلَّ عام على دول العالم؛ وما زالت دول ما يُسمى "العالم الثالث" - وفيها الدول العربية - تتصدر قائمة الدول الأكثر فسادًا في العالم منذ التقرير الأول 1996-1997؛[2] حتى اليوم.

ويُعرَّف الفساد عادة بأنه استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة من خلال الاستيلاء Appropriation، والرشوة Bribery، وتهريب الأموال إلى الخارج، والسطو، واختلاس أصحاب القرار والكوادر العليا في دولةٍ ما الأموال العامة.[3]

---

[1] يُنظر: القرار 2 الصادر عن المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ جنيف 3-1995/12/7، منشور في **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، السنة التاسعة، العدد 47، 1996، ص63-72؛ عواشرية، **حماية المدنيين والأعيان المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية**، ص304-307.

[2] ثمة دراسات وتقارير وتحليلات تتعلق بمظاهر الفساد وكلفته العالية على اقتصادات الدول "الفاسدة"؛ يُنظر: **موقع منظمة الشفافية العالمية** http://www.transparency.org، وقد واكبت انطلاقة منظمة الشفافية العالمية دراسات سابقة من أهمها كتابات د. جورج طرابيشي؛ يُنظر:

Robert D. & Olivier D., ed, *La Democratie*, Editions du Rocher, Paris, 1999.

نقلاً عن طرابيشي، جورج، "ثنائية الديمقراطية والفساد؛ سؤال ودور احتكار السلطة"، **صحيفة الحياة**، العدد 13273، 1999/7/11؛ التنير، سمير، **الفقر والفساد في العالم العربي** (بيروت: دار الساقي، ط1، 2009)، ص31 وما بعدها.

[3] "A general definition of corruption is the use of public assets for private use and embezzlement of public funds by politicians and high- level officials". See: GRAY C. W. & Kaufmann D., "*Corruption and development*", F & D, March 1998, pp5-8.

وقد جعل انتشار الرشوة على نطاق واسع الفسادَ ظاهرةً عابرة الحدود الدولية،[1] ومصدرًا رئيسًا للأطراف المستفيدة من تبادُل المنافع في إطار إبرام العقود الدولية Contrats Internationaux،[2] وذلك من خلال التأثير في الخيارات الممكنة في العروض المقدمة، بقبول بضائع، أو خدمات أقل جودة من تلك التي يُفترض أن تقبلها الدولة، وغالبًا ما يجري التعاقد صوريًّا من غير بضائع أو خدمات مُقدَّمة فعليًّا.

واستطاع الفساد المنظم - بتقديرنا - أن يقهر جموع البشر في دول كثيرة منها كثير من الدول العربية؛ باسم شعارات وخطابات ديماغوجية[3] وانتهازية مغطاة بطبقة هشَّة من

---

[1] المصدر نفسه، ص2-4.

[2] العقود الدولية اتفاق بين دولة ذات سيادة، أو إحدى الهيئات العامة التابعة، وشركة خاصة تابعة دولة أُخرى أو متعددة الجنسيات؛ أي يتجاوز نشاطها حدود أكثر من دولة؛ لإنشاء مشروع كبير، أو اكتشاف ثروة طبيعية واستغلالها في مقابلٍ يُتَّفق عليه بين الطرفين أيًّا كانت صورته"؛ يُنظر:

Well "P", '*Problémes relatif aux contrats passés un état et un particulier*", R.C.A.D.I, 1969. III.

نقلاً عن الأثر القيم لأستاذنا المغفور له بإذن الله الدكتور علي إبراهيم، **الوسيط في المعاهدات الدولية** (بيروت: دار النهضة العربية، 1995)، ص84.

[3] الديماغوجية تعريبها الشعبوية غالبًا؛ مفردة من أصل يوناني تعني قائد الشعب، ويُعدُّ أفلاطون أول من استخدم هذا المصطلح عندما أطلقه على قادة النظام الديمقراطي في أثينا حينما انتصرت فيها الديمقراطية، ونظَرًا إلى انتماء أفلاطون إلى طبقة أرستقراطية تَعُدُّ بتولي المناصب المهمة، ولا سيما السياسية؛ أدَّى انتصار الديمقراطية إلى حرمانه من تلك المناصب، ومن ثم ساعد القضاء على تطلعاته السياسية، فنشأ لديه احتقار قادة الديمقراطية الذين وصفهم بأنهم "ديماغوجيون"، والديماغوجية في الممارسة السياسية؛ أي إستراتيجية إقناع الآخرين بالاستناد إلى مخاوفهم وأفكارهم المسبقة، من مثل إستراتيجية سياسة للحصول على السلطة والكسب للقوة السياسية من خلال مناشدة التحيزات الشعبية بالاعتماد على مخاوف الجمهور المسبقة وتوقعاته من خلال الخطابات والدعاية الحماسية، واستخدام المواضيع القومية والشعبية، ومحاولة استثارة عواطف الجماهير، أما اليوم فتدلُّ إلى مجموعة الأساليب والخطابات والمناورات والحيل السياسية التي يلجأ إليها السياسيون؛ لإغراء الشعب أو الجماهير بوعود كاذبة أو خداعة، وذلك ظاهريًّا لمصلحة الشعب، وعمليًّا للوصول إلى الحكم، وقد اعتاد كثير من السياسيين اللجوء لاستخدام أساليب السفسطة واللعب على مشاعر الشعوب ومخاوفها، ويُعدُّ بعض السياسيين أفضل من غيرهم، وربما محترفين في ذلك.

يُنظر: الشنتوت، خالد محمد، "**الديماغوجية**"، منشور ومتاح في 2010/3/11؛ في موقعه: http://dr-khaled.net/index.php?

المزايدات السياسية الفارغة أو الكاذبة، وصار اللهاث وراء الرغيف حلًما دونه ًا؛ إذ وجد المواطنون والشعب والجماهير الكادحة والعمال والفلاحون والبرجوازية "اللطيفة" وتحالف قوى الشعب؛ وجد كلُّ هؤلاء أنفسهم في لهاث وراء سراب وخيط دخان، وكان الفقر في انتظارهم جميًعا، ومن يقف ليتساءل يموت قهًرا أو قمًعا أو جوًعا.[1]

د- جدوى الإغاثة في مواجهة الجوع

كلما طال بقاء الناس في مرحلة الفقر زاد تعُّرضهم للصدمات، ومع تزايد تكرار مختلف أنواع الصدمات واتساع مداها؛ يكون من المحتمل توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية في شكل جهود للإغاثة، وهذا ما يحوِّل الموارد النادرة عن معالجة الأسباب الهيكلية للفقر المزمن، فمن دون شبكات أمان مؤثرة تظهر حلقة مفرغة، ويقع الناس في شراك الفقر؛ ثم تتسع دائرته ليغدو الجوع احتمالاً قريبً ا وحالاً ممكنةً لفئات كثيرة من الفقراء الذين تعجز إمكانياتهم عن مواجهة الصدمات؛ ولا سيما في البلاد التي تعاني اضطرابات سياسية عنيفة أو كوارث طبيعية متكررة.[2]

ولعل مما يُذكر ههنا أن إطالة أمد الإغاثة وجعلها تبدو مستدامة بخلاف أصلها حالاً طارئة؛ يفتح أبوابً ا كثيرة لمشكلات اجتماعية وسياسية ومالية واقتصادية وأخلاقية معقدة؛ لن تقتصر في مداها وعمقها على المستهدفين ببرامج الإغاثة؛ بل إنها تتعدَّاهم لتصل إلى الجهات المانحة والداعمة – من دُول ومنظمات دولية فضلاً عمن يُباشرون إدارة تلك البرامج في ميادينها؛ لذا ما عاد مستغربً ا أن تطالعنا الأخبار عن فساد عريض يطال جهود الإغاثة في مواطن النكبات.

---

[1] See: Gedeon M. Mudacumura & Göktuğ Morçöl, *Challenges to Democratic Governance in Developing Countries*, Springer International Publishing Switzerland, 2014, pp112-119.

[2] ينُظر: الوثيقة المعنونة "الحق في الغذاء الكافي بوصفه حقًّا من حقوق الإنسان"، سلسلة الدراسات، العدد 1، نيويورك، 1989، **منشورات الأمم المتحدة** نقلاً عن موقع جامعة مينسوتا؛ مكتبة حقوق الإنسان: hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr؛ **تقرير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، الدورة العشرون، 1999، التعليق العام رقم 12: "الحق في الغذاء الكافي (المادة 11)"، وثيقة الأمم المتحدة.

ثالثا: دور الأزمات الطبيعية في ظاهرة الجوع وآليات التعامل معها

قد تكون للكوارث الطبيعية تأثيرات كبيرة على الاقتصاد والأمن الغذائي، ولا سيما بين أفقر الأسر؛ فتتحول من مرارة الفقر إلى مأساة الجوع؛ وفي العقود الثلاثة الأخيرة كانت هناك زيادة واضحة في عدد الحوادث الطبيعية وعدد السكان المتضررين ومدى الخسائر الاقتصادية، وقد زاد عدد الكوارث بمقدار ثلاثة أمثال ما كان في سبعينيات القرن الماضي، ولكن حالات الوفاة المبلغ عنها انخفضت بمقدار النصف تقريبًا؛ نتيجة تدابير الوقاية المؤثرة، كما زاد انتشار الأمراض الناشئة في السنوات الأخيرة ازديادًا كبيرًا جدًّا؛ وتبيَّن أن هنالك ظروفاً أساسًا معينة تؤثر في احتمال توطُّن الآفات والأمراض العابرة للحدود وانتشارها في أقاليم أو بلدان بعينها؛ ومن هذه الأحوال: المناخ، والانعزال الجغرافي، وأنواع الإنتاج المحصولي والحيواني، ونُظم الإنتاج المطبقة، وأساليب المكافحة المستخدمة جزءًا من الإدارة الزراعية العادية.

وفي الوقت نفسه حدثت تطورات عدة، من مثل: سرعة زيادة تحركات البضائع والأشخاص عبر الحدود، وتحرير التجارة، وزيادة القلق من سلامة الأغذية والبيئة، وكلها أبرزت ضرورة التعاون الدولي في الرقابة على الآفات والأمراض العابرة للحدود، وإدارة هذه الآفات والأمراض؛ ومن انتشار الأخطار يتبين أنها موزعة توزيعًا جغرافيًّا واسعًا، فما بين 1994-2003 كانت آسيا أكثر القارات إصابة بالكوارث الطبيعية، وكان نحو نصف الكوارث الطبيعية البالغ عددها 650 كارثة عام 2004 يرجع إلى الأعاصير والأحوال الجوية القاسية، في حين أن 80٪ كان يرجع إلى أخطار جيولوجية (70زلزالاً مدمِّرا و10 انفجارات بركانية).[1]

أ- عدم التوازن بين الموارد الطبيعية والنمو السكاني

غني عن البيان أن الحديث عن مشكلة ما بين الموارد الطبيعية وتنامي أعداد البشر؛ كان موضع اهتمام باحثين ومفكرين وسياسيين كثير؛ واختلفت توجُّهاتهم باختلاف المنطلقات النظرية والعقائدية والسياسية التي انطلقوا منها من جهة، وباختلاف الأهداف المعلنة أو

---

[1] انظر السابق نفسه.

الخفية لكلٍّ منهم من جهة أُخرى؛ وتباينت الحلول والرؤى، فكثرت النظريات؛ وإن كانت كلها غربية على الأقل في القرنين الماضيين؛ وتُعدُّ من أهمها نظرية المصلح الاجتماعي الأمريكي هنري جورج 1839-1897 التي نهضت على فكرة التوازن بين الموارد والسكان؛ إذ كان يرى أن البشر خلاف الكائنات الأخرى من حيث إن زيادة عددهم تتضمن زيادة غذائهم، ولكن هذا الوضع لا يتحقق إلا إذا تساوى الناس في فرص الوصول إلى موارد الأرض، وبذا يحول دون قلة منهم وبين احتكار هذه الموارد،[1] أما ألكسندر موريس ساندرز فيرى أن الإنسان جاهد دائمًا في سبيل الوصول إلى العدد الأمثل الذي ينتج أعلى متوسط من العائد بالنسبة إلى الفرد الواحد إذا أخذنا في الحسبان طبيعة البيئة ودرجة المهارة المستخدمة وعادات الناس.[2]

بيد أن النظرية الأغرب والأشهر في عدم التوازن بين الموارد الطبيعية والنمو السكاني؛ نظرية مالتوس الذي يُعدُّ وريكاردو أكبر خلفاء أبي الاقتصاد التقليدي آدم سميث؛[3] ويمثلان

---

[1] هنري جورج Henry George 1839–1897؛ كاتب سياسي واقتصادي أمريكي، كان من أكثر المؤيدين لضريبة الاستئثارالقيمة وإيجارات الأراضي/الموارد الطبيعية، وهي الفكرة التي عُرفت آنذاك بالضريبة المفردة؛ كانت كتاباته ذات شعبية كبيرة ومؤثرة في ظهور مختلف حركات الإصلاح في العصر التقدمي، وفي نهاية المطاف كانت مصدر إلهام لفلسفة اقتصادية واسعة النطاق تُعرف اليوم بالجورجية، وتعني مشروعية أن توزع الموارد الطبيعية والفرص العامة بين الناس بالتساوي في المجتمع، وأشهر أعماله "التقدم والفقر" 1879؛ بيعت منه ملايين النسخ عالميًّا، وهو أطروحة عن عدم المساواة في الطبيعة الدورية للاقتصاداتطلناعية. يُنظر: هنري جورج؛ **موقع المعرفة**: https://www.marefa.org

[2] ينُظر: الفرا، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**، ص12-14.

[3] آدم سميث: فيلسوف واقتصادي من القرن الثامن عشر؛ اشتهر بنظرية اقتصادية تحمل اسمه، أساسها اعتبار أن كلّ شعب يملك القدرة على إنتاج سلعة أو مادة خام بكلفة أقل بكثير من باقي الدول الأخرى، فإذا ما تبادلت الدول هذه السلع عمَّ الرخاء بين الجميع، ولكن هذا لا يُمكن تطبيقه؛ لأن اتفاقية التجارة العالمية تعمل على كسر الحواجز أمام انتقال السلع؛ لتعمَّ العالم، لكن انتقال هذه السلع يتفاوت من حيث الإنتاج والاستهلاك بين دولة وأخرى، ومن ثم تستفيد اقتصاديًّا بعض الدول أكثر بكثير من غيرها. يُنظر: آدم سميث؛ **موقع المعرفة**: https://www.marefa.org.

ديفيد ريكاردو: رجل أعمال وسياسي له مؤلفات اقتصادية أهمها "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، وقد أصبح معروفًا جدًّا بعد أن كتب مقالات مهمة عام 1815، وفي عام 1818 أصدر كتابه الثاني عن الاقتصاد السياسي

معًا الاتجاه التشاؤمي في المدرسة الليبرالية، ولكن مالتوس لازم التطير ذكره ونظرياته، وعُرفت عنه نظرية السكان التي اشتهر بها بسبب بحثه في كيفية المواءمة بين نمو الموارد الاقتصادية وتسارع الزيادة السكانية، وانتهى فيه إلى أن الموارد الاقتصادية - التي عدَّها محدودة للغاية - تزيد طبقًا لمتوالية حسابية ((2، 4، 6، 8، 10...))، بينما يتزايد عدد السكان طبقًا لمتولية هندسية ((2، 4، 8، 16، 32، 64، 128...))؛ وإذا لم تتخذ الإجراءات التي من شأنها الحد من هذا النمو المتزايد لعدد السكان؛ فسيؤدى بالمجتمعات إلى الكوارث والأزمات والمجاعات؛[1] ودعا مالتوس إلى تدابير وقائية تحول دون تنامي الزيادة السكانية؛ كتأخير سن الزواج، والحد من النسل، كما أنه أسهب بالحديث عن المعوقات الطبيعية لتنامي السكان؛ كالكوارث والمجاعات والأزمات والحروب... إلخ، وغيرها من المصائب التي يمكن أن تصرف الناس عن التفكير في زيادة النسل، وتُسهم في إنقاص عدد السكان؛ لذا لحقت به وبنظريته لعناتُ أُممٍ وشعوب كثيرة؛ لأن دول الغرب الاستعمارية - إبَّان ذروة مدِّها وامتدادها - سعت إلى تطبيق توصيات مالتوس بالحد من النسل بأسلوب عنصري تمييزي مروع؛[2] من مثل تخفيض معدل الولادات في أصقاع العالم، وهو ما يُطبَّق الآن في معظم أنحاء العالم

والضرائب، وما زالت أفكاره تلقى صدى عميقًا في عصرنا الحالي، ولا سيما ما يتعلق منها بنظرية القيمة، وأنواع الضرائب، وبناء النظام الضريبي، ومعدل الفقر... إلخ. يُنظر:

See: Ricardo David, *On the Principal of Political Economy and Taxation*, Batoch Books, Kitchener, Ontario, Canada, 2001, pp127-135.

[1] See: Ricardo, *On the Principal of Political Economy and Taxation*, pp292-305.

ويُنظر أيضًا: جالبرث، جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، مراجعة إسماعيل صبري عبد الله، سلسلة عالم المعرفة، العدد 261، 1421هـ/2000م، ص116.

[2] بلغ من هذا أنْ وُصفت برامج تحديد النسل بأنها تسعى إلى إبادة بعض الشعوب؛ ففي كولومبيا تعرَّض أحد الناشطين في ترويج برامج تحديد النسل وإدارتها إلى عدد من الحملات التي شنَّتها عليه هيئة الكنيسة هناك، متهمة إياه بأنه يثري بأسلوب لا أخلاقي، أو تدفع له إدارة المخابرات الكولومبية لأنه عميلٌ "اليانكي" - الاسم المحلي للمستعمر الأمريكي من الولايات المتحدة - في مؤامرة منهم لإبادة شعب كولومبيا.

ينُظر: هاريسون، بول، **العالم الثالث غدًا**، ترجمة مصطفى أبو الخير عبد الرزاق (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999)، ص161؛ زكريا، **مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر**، 171.

بوساطة: منظمة السكان والتنمية، ومنظمة اليونيسيف التابعة منظمة الأمم المتحدة، وكذا مشروع الطفل الواحد في الصين، ومعاناة الأمهات في الصين من إجراءات الإجهاض القسري في حال اكتشاف أيِّ حملٍ آخر، ثم توزيع موانع الحمل المختلفة، وتقنين الإجهاض حقًّا من حقوق النساء، وتطبيق أجندة الصحة الإنجابية في العالم؛ للعمل على تخفيض خصوبة النساء، أو رفع معدل الوفيات للصغار والكبار والمسنين.[1]

لذا نرى - خلافًا للجميع - أن لا مشكلة بين الموارد الطبيعية وزيادة عدد السكان أبدًا؛ لأن الله سبحانه وتعالى قد تكفل بالرزق - وفيه الغذاء - لكلِّ دابة على الأرض؛ إذ يقول تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ (هود: 6)؛ بيد أن منظومة الاستكبار والجشع ومظالم الاستبداد والتمييز الذي ترعاه قوى الهيمنة الدولية عالميًّا بإصرارها على أن تبقى في موقع القيادة والريادة بذريعة أساطير تفرُّدها بالقوة والغنى والمعرفة من جهة؛[2] وعبر حرصها - من جهة أخرى - على إبقاء التوزيع الطبقي الجائر للعالم كما هو؛ أي عالمٌ أولُ، وعالمٌ ثانٍ، وعالمٌ ثالثٌ، ثم أُممٍ من العالمين لا ترتيب لها إلا في مدارك الشقاء والعوز والحرمان والجوع.

ألا نرى في أفقر بلاد العالم طائرات حربية ودبابات وأسلحة، وسعيًا حثيثًا إلى مزيد؟! ألا تحرص الدول الكبرى على الهيمنة على العروش والجيوش بحجة الحماية والسيادة والتدريب، أو التسليح، أو التعاون؟! ألا تحرص الاحتكارات الغربية عابرة القارات "الشركات متعددة الجنسيات" على احتكار الحضور في منابع المواد الخام (نفط، غاز، ذهب، يورانيوم، فوسفات... إلخ)؟! ألا تحرص كبريات شركات الدواء في العالم على نشر منتجاتها، ومراقبة أيِّ جديد، أو تصنيع أيِّ بديل لها في العالم؟! ألا تحرص شركات إنتاج السيارات الفارهة، بل العادية أيضًا، ومستلزماتها أن تكون حاضرة في دول العالم الثالث؟!

---

[1] انظر: خالد، **"الفقر والجوع القادم"**.

[2] See: Phillip Brown & Hugh Lauder, "Globalisation, knowledge and the Myth of the Magnet Economy", in: *Globalisation, Societies and Education* 4, 2006, №. 1, p37-46.

ألا تحرص محلات "ماكدونالدز" و"بيتزا هت" و"كنتاكي" أن يأتيها كل مشترٍ للطعام؟ ألا تحرص "بيبسي كولا" و"كوكا كولا" أن تكون حاضرة على موائد العالم الفقير والغني، بل أصبحت تقتحم المواسم الدينية، فتكون منافسًا قويًّا على موائد إفطار المسلمين؟! ولكن؛ السؤال الذي يبقى في حاجة إلى الإجابة: لماذا لا يتفقد هؤلاء جميعًا الجائعين في تلك البلاد؟! أوليسوا معنيين بهم طالما كانوا معنيين بكل ما ذكرناه آنفًا، أم إنهم جميعًا شركاء في صنع المجاعة؟

ولكن - للإنصاف – ما كانت تلك القوى الخارجية لتستأثر بما احتكرت؛ لولا قوى الهيمنة المحلية وهؤلاء جميعًا هم الهوة بين حجم الموارد وعدد السكان؟![1]

ونخلص مما تقدَّم إلى أن الحديث عن قلة الموارد، أو عدم تناسُبها مع ازدياد عدد السكان؛ حديثُ خرافة؛ وأن الحقيقة أن كتلة الطعام ونوعيته وكميته كلها في العالم كله؛ تفي وتزيد للعالم كله قائمًا وقادمًا؛ ولكن خطاب الإقصاء والإلغاء المسيطر في المشهد العالمي يطبق – دونما حاجة – ما يسمونه "أخلاقيات قارب النجاة"؛[2] وهي سلوكيات انتهازية لا يجمعها بالأخلاق جامعٌ؛ ولعلنا نلمس بعضًا من ذلك قريبًا منَّا في بيئتنا المحيطة؛ أليست كميات الغذاء التي تهدر يوميًّا من البيوت والمطاعم والمنشآت السياحية... إلخ؛ أليست كميات كبيرة، بل تُمثِّل -أحيانًا - جشعًا يرقى إلى إعلان الحرب على نعم الله؟![3]

---

[1] يُنظر: زكريا، جاسم، "أزمة العلاقات الدولية في المنظومة العربية الأفريقية؛ إشكالية الدولة أم تناقضات التنظيم الدولي؟"؛ **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 31، العدد الأول، 2015.

[2] تقوم "أخلاقيات قارب النجاة" على فكرة بسيطة نشرها جاريت هاردن؛ مؤداها أن الأرض الآن تُشكِّل قارب نجاة ليس فيه من الطعام ما يكفي الجميع؛ ثم يتساءل هاردن: أليس من المنطقي أن يذهب الطعام إلى من يتمتعون بأكبر فرصة للنجاة، وألا نخاطر بسلامة الجميع بإحضار ركاب جدد؟

يُنظر: لابيه؛ كولينز، **صناعة الجوع؛ خرافة الندرة**، ص13-14.

[3] رُوي لي - وربما شاهد بعضكم -أنه كانت تُلقى في حاويات القمامة - في بعض البلاد الإسلامية - "ربطات الخبز" كاملةً، ثم دارت الأيامفي بعض تلك البلاد؛ فأصبحت ربطة الخبز حلمًا يراود كثيرين، ويُراق دونه كثير الدم والعرق والشرف! ولعلنا لا نأتي بجديد إذا قلنا إن ما يزيد - في بلاد العرب -على موائد النفاق التي تُقام تحت عناوين براقة:

ب- أثر الكوارث الطبيعية على الأمن الغذائي:

يعيش نحو 75٪ من سكان العالم في مناطق تضرَّرت على الأقل مرة واحدة من الزلازل أو الأعاصير الاستوائية أو الفيضانات أو حالات الجفاف؛ وتتعرض مئات الملايين من الناس في أكثر من 100 بلد دوريًّا لواحد على الأقل من وقائع الزلازل أو الأعاصير الاستوائية أو الفيضانات أو حالات الجفاف، وبسبب الكوارث التي تُحدثها تلك الوقائع الطبيعية تُسجل السجلات أكثر من 184 حالة وفاة كلَّ يوم في مختلف أنحاء العالم، ويعيش 11٪ من الناس معرضين لأخطار طبيعية في البلدان التي صُنِّفت على أنها منخفضة في التنمية البشرية، وتكون نسبتهم أكثر من 53٪ من مجموع حالات الوفاة المسجلة، وفي كل مصدر من مصادر الخطر المذكورة تكون أخطار وقوع الكوارث أقل بكثير في البلدان ذات الدخل المرتفع منها في البلدان ذات الدخل المتوسط أو المنخفض.

وينبغي إجراء تقييم تأثيرات الكوارث الطبيعية في الأمن الغذائي عند مستويات مختلفة؛ من المستوى العالمي، إلى المستوى الوطني، ثم المستوى دون الوطني، ومستوى المجتمع المحلي، ومستوى الأسرة، وينبغي أن تُقدِّم التقييمات معلومات عن آثار الكوارث الطبيعية وأسبابها وطرق تقاسم المسؤوليات وتوزيع الأخطار، كما أن تقييمات مدى التعرض على المستوى المحلي أداة من أدوات التعرف على الطرق التي تستطيع بها المؤسسات والممارسات الرسمية

"عشاء عمل"، "حفل توقيع عقد"، "مناسبة إنشاء شركة"، "افتتاح مشروع عملاق لإنتاج المحارم"، "نوع جديد من العلكة"، "وكالة لعلامة تجارية أجنبية"؛ ناهيكم عما يفيض من طعام في المناسبات الاجتماعية من زفاف وخطبة وعودة من الحج أو العمرة، أو الأربعينيات والسنويات وحفلات الطهور والظهور... إلخ؛ أنها تكفي لئلا يجوع أحد في تلك البلاد التي تُتلى فيها ليل نهار آيات الذكر الحكيم، ولكن أكثر الناس لا يفقهون.

وغير الرسمية أن تدعم أنشطة إدارة الأخطار، ولتكون الاستجابة وافية يلزم إجراء استثمارات كبيرة في نُظم المعلومات.[1]

ج- الآفات والأمراض والأمن الغذائي

كانت قضايا سلامة الأغذية من الأمراض من مثل جنون الأبقار وإنفلونزا الطيور؛ موضع اهتمام جدِّيٍّ من المستهلكين والمزارعين وصنَّاع الأغذية وتجَّار الأغذية بالتجزئة والحكومات؛ على السواء، كما أن تلوث الأغذية بالإضافات غير الغذائية غير المرخص بها؛ صارت مصدر قلقٍ عالمي من سلامة إمدادات الأغذية، ولحسُن معالجة التحديات القائمة والناشئة توصي منظمة الأغذية والزراعة بأسلوب شامل يتناول جميع قضايا سلامة الأغذية وقضايا الجودة؛ بحيث يتقاسم المسؤولية عن تقديم أغذية مأمونة جميُع العاملين في قطاع الأغذية والزراعة، ابتداءً من منتجي الأغذية والمجهزين إلى البائعين بالتجزئة وأُسر المستهلكين؛ فلو تحدَّثنا مثلاً عن فيروس نقص المناعة (الإيدز) وأثره في تدهُورمنظومة الأمن الغذائي على نطاق واسع،[2] فمما لا شكَّ فيه أنه نتج عن هذا الفيروس تعقيد في انعدام الأمن الغذائي الأسري؛ بسبب ارتفاع معدلات الاعتماد، وظهور ملايين من الأطفال اليتامى، وارتفاع التكاليف الطبية ارتفاعًا ضخمًا، وتقويض الأصول تقويضًا سريعًا، وإخراج الموارد الحاسمة من الاستثمارات المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي الأسري، كما أن هذه الجائحة قلَّلت قدرة البلدان على الوقاية من الطوارئ الغذائية وتخفيف آثارها؛ لأنها حصدت أرواح المهنيين الذين لا غنى عنهم في الخدمات الاجتماعية وفي الحكومة،

---

[1] تسعى الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي UNDP للتدخل في مساعدة الدول في الحالة الطبيعية عبر برامج وآليات تغذيها برامج تمويل تبدو تنموية غالبًا، وتتحول تلك البرامج في حالات الكوارث إلى المساعدة المباشرة في تجاوز الآثار السلبية الحادة واحتوائها، وغالبًا ما تتجاوز حدود إمكانيات الدول، ولا سيما الدول النامية، وبخاصة الفقيرة منها؛ يُنظر:

A Global Report Reducing Disaster Risk; A Challenge for Development, www.undp.org/bcpr; *Living with Risk; A Global Review of Disaster Reduction Initiatives*; www.unisdr.org; www.munichre.com.

[2] يُنظر: **تقرير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، الدورة العشرون، 1999، التعليق العام رقم 12: "الحق في الغذاء الكافي (المادة 11)"، وثيقة الأمم المتحدة.

وتتقوى هذه الجائحة ويتفاقم أثرها بسبب وجود أزمات أخرى من مثل: الإجهاد المناخي، والنزاعات، والفقر، وتدهور الموارد.[1]

د- التغير المناخي "الاحتباس الحراري"

معدلُ التغير المناخي المتوقع في المئة سنة المقبلة معدلٌ غير مسبوق في التاريخ البشري، فطوال الزمن الجيولوجي كان متوسط الحرارة العالمية يتغير بمقدار خمس درجات مئوية عبر أوقات تمتد إلى ملايين من السنين، والآن يعتقد العلماء أن حرارة سطح الأرض - التي ارتفعت بالفعل بمقدار 0،6 درجة مئوية منذ أواخر القرن الثامن عشر - ربما ترتفع ما بين 1،4 درجة مئوية إلى 5،8 درجة مئوية في أثناء القرن الحادي والعشرين، ورغم وجود درجة كبيرة من عدم اليقين؛ هناك استنتاجات متناسقة تظهر من مختلف عمليات محاكاة التأثيرات المقبلة في الإنتاج الزراعي بسبب التغير المناخي، فستُواجه الزراعة العالمية تحديات كثيرة في العقود المقبلة بسبب تدهور التربة والموارد المائية، مما يمكن أن يتفاقم بسبب التغير المناخي، وبذا ستظهر أعباء هائلة لتحقيق الأمن الغذائي للسكان المتزايدين، وصارت مواجهة هذه الظاهرة لزامًا لا مفرَّ منه للتنظيم الدولي.[2]

وقد بدأت الاستجابة الدولية السياسية للتغير المناخي بتبني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي عام 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 1994/3/21 إلى 196 طرفًا؛ وعام 1997 اعتمد مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة "بروتوكول كيوتو" لاتفاقية الأمم

---

[1] اهتمت الأمم المتحدة من خلال برنامج الغذاء العالمي بالترابط بين الإيدز ومشكلات الغذاء، وعيَّنت كبير مسؤولين عن سياسة التغذية وفيروس HIV المسبب للإيدز في مقرِّها، ويؤكد الخبراء أن استمرار أزمة الغذاء، وارتفاع معدل الإصابات في أفريقيا؛ يكونان شراكة قاتلة تُدمِّر أسباب العيش، وتُقوِّض الاقتصاديات في أفقر قارات العالم، ويضعف الجهاز المناعي للأسر الأفريقية الفقيرة في الريف والمدن التي لا تحصل على تغذية كافية في نظامها الغذائي بسبب الصراعات، كما أن الكوارث الطبيعية وارتفاع الأسعار لا تجعل الغذاء في متناول الأيدي.

يُنظر: تقرير خبراء في الأمم المتحدة، "**الجوع والإيدز يسددان ضربة مزدوجة لأفريقيا**"، منشور في الموقع العربي لوكالة رويترز في 2008/12/6، متاح تاريخ الزيارة 2016/11/1: ara.reuters.com

[2] See: Brown Lester, "Food Scarcity: An Environmental Wakeup Call", *The Futurist*, 1998, pp51-61.

المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، وبموجبه التزمت الدول الصناعية أيضًا، ودخل حيز التنفيذ في 2005/2/16، ووقع عليه حتى الآن 192طرفًا.[1]

توحي الدراسات بإمكان المحافظة على الإنتاج الزراعي العالمي بالنسبة إلى مستويات خط القاعدة المتوقعة في المائة سنة المقبلة إذا كانت التغيرات المناخية معتدلة (احترار يقل عن 2،5 درجة مئوية)، ولكن الآثار الإقليمية قد تتباين تباينًا واسعًا، وبإمكان بعض البلدان من انخفاض الإنتاج ولو اتخذت تلك البلدان تدابير للتكيف مع الوضع الجديد، وهذا الاستنتاج يُراعي الآثار النافعة التي تنشأ عن التسميد بثاني أكسيد الكربون، ولكنه لا يُراعي الآثار الأخرى الممكنة التي قد تنشأ عن التغير المناخي، بما في ذلك تغير الآفات الزراعية والتربة الزراعية؛ وتكون البلدان النامية ذات الدخل المنخفض أكثر تعرُّضًا لانخفاض الإنتاج الزراعي؛ لأن:

- نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي تُستمد من الزراعة.
- هناك روابط قوية بين الإنتاج الزراعي والدخل.
- زيادة الاعتماد على التنوع المحلي.
- قدرتها ضعيفة على التأقلم مع التغيرات أو التجاوب معها.

وعليه؛ ستتعرض البلدان النامية ذات الدخل المنخفض؛ لزيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي وفي الجوع؛ نتيجة التغير المناخي الذي يمكن أن يؤثر في: توافر الإنتاج الغذائي

---

[1] لا يمكننا في هذا المقام إغفال دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي IPCC التي تأسست عام 1988؛ لتقديم تقديرات شاملة لحالة الفهم العلمي والفني والاجتماعي والاقتصادي للتغير المناخي، وأسبابه وتأثيراته المحتملة، وإستراتيجيات الاستجابة له، وقد قامت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي منذ إنشائها؛ بإعداد أربع تقارير للتقييم متعددة المجلدات، وحصلت هذه الهيئة على جائزة نوبل للسلام عام 2007 بالاشتراك مع آل غور؛ نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق؛ تقديرًا لعملهما في مجال التغير المناخي.

يُنظر: **ملخص مؤتمر التغير المناخي**، جنيف 8-2015/2/13، منشور في نشرة مفاوضات الأرض؛ خدمة إخبارية لمفاوضات البيئة والتنمية صادرة عن المعهد الدولي للتنمية المستدامة، متاح تاريخ الزيارة 2016/11/24 في موقعه: http://www.iisd.ca/vol12/enb12626a.html

الحقيقي بسبب تغير درجات الحرارة والأمطار؛ وحصول السكان على الأغذية، وانخفاض الدخل من الصيد الساحلي عند ارتفاع مستويات مياه البحر؛ وتناقص حصيلة النقد الأجنبي بسبب تدمير المحاصيل التصديرية الراجع إلى كثرة تواتر الأعاصير المدارية وكثافتها الشديدة، وكذلك ستتأثر نوعية المياه بارتفاع مستويات البحار، فسيجد الماء شديد الملوحة طريقه إلى الطبقات الحاملة للمياه على الشواطئ وإلى مصبات الأنهار، مما يُحيل المياه العذبة مياهًا ضاربة إلى الملوحة،وربما تُصبح غير مأمونة، وستكون لذلك تأثيرات قاسية في بعض المناطق، ولا سيما الجزر المنخفضة والمناطق المرجانية التي تعتمد على المياه الجوفية للحصول على إمدادات المياه العذبة؛ لذا تداعت الدول والمنظمات الدولية وغيرها من القوى المؤثرة في التنظيم الدولي؛ إلى تفعيل المعاهدات الدولية المتعلقة بالتغير المناخي؛ عبر إيجاد آليات دولية مؤثرة تتصدى لتنامي هذه الظاهرة؛ إذ انعقد مؤتمر جنيف للتغير المناخي التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن التغير المناخي في جنيف 8-2015/2/13، وحضره ما يزيد عن 1300 مشاركًا يمثلون الحكومات والجهات المراقبة والإعلام، وهذا المؤتمر هو الأول ضمن عدة مؤتمرات معنية بالتغير المناخي؛ إذ وليه مؤتمر باريس لتغير المناخ 2015، وتصدى لتبني آلية ذات قوة قانونية بموجب الاتفاقية، وتنطبق على الأطراف كلها وسيُنفَّذ هذا الاتفاق بدءًا من عام 2020.[1]

بقي أن نقول إن قضايا التغير المناخي أضحت من الأهمية بمكان أن تجاوزت المسؤولية عنها الأجيال القائمة، وأصبحت في جدارة من القضايا العابرة للأجيال التي تستوجب المسؤولية الأخلاقية إزاء الأجيال القادمة؛ وإن أُمَم الأرض بمختلف دولها باتت تناقش الأمر في جدِّيَّة عميقة.[2]

---

[1] ينُظر السابق نفسه.

[2] See: Felix Ekardt, *A Critical Review of "Efficiency Ethics": The Case of Climate Economics*, In Klaus Mathis "ed", Efficiency، Sustainability, and Justice to Future Generations، Springer, Dordrecht, Heidelberg, London, New York, 2011, pp181-190.

وهنا يجب أن نقول إن أمَّتنا العربية؛ الدول العربية كلَّها تغفو وتتغافل - في جملة ما تغفو وتتغافل عنه - عن قضايا التغير المناخي والاحتباس الحراري؛ إذ يبدو أن الناس ما زالوا غير واعين بتلك الآثار، بل عندما يكون الحديث عن التغير المناخي يعتقدون أن الأثر سيحدث على القمر أو في بلاد أخرى ؛ علًما أن المنطقة العربية من أكثر المناطق تأثًرا بالتغير المناخي الذي يسود العالم؛ إذ ارتفعت درجة حرارة الهواء في هذه المنطقة من 0.2 إلى 2 درجة مئوية ما بين 1970-2004؛ ناهيكم عن أنها تمر منذ نحو عقدين من الزمن بموجات من المشكلات الطبيعية؛ أهمها: الجفاف، والتصحر، والأعاصير، والفيضانات، والسيول المفاجئة، وللأسف ينتظر الوطن العربي - حالما ينجو من الأزمات السياسية المدمرة - كوارث بيئية مدمرة؛ إذ بيَّنت الإحصائيات والدلالات أن:

- عدد سكان العالم العربي سيرتفع إلى 600 مليون نسمة بحلول عام 2050.
- منسوب البحر سيرتفع متًرا واحدًا، مما سيعيد تشكل السواحل والمناطق الساحلية العربية.
- نصيب الفرد العربي وصل إلى 500متر مكعب من المياه سنويًّا عام 2015، وهو مستوى يوصف بأنه ندرة حادة في مقابل متوسط عالمي يزيد عن 6000 متر مكعب للفرد سنويًّا.
- الدول العربية تشهد انخفاضًا نسبته 25% في سقوط الأمطار حتى نهاية هذا القرن.
- الوطن العربي يشكل 5% من تعداد سكان العالم؛ لكن ليس فيه إلا 1% فقط من المياه النقية.
- عواصف ترابية هائلة ستضرب العراق.
- سيولاً عاتية ستُحدث دمارًا في المملكة العربية السعودية واليمن.
- ارتفاع منسوب البحر سيتسبَّب بتآكل الساحل في مصر.
- الطقس سيغدو أكثر حرارة وجفافًا، مما يزيد مشكلة ندرة المياه في المنطقة العربية، وهي أصلاً واحدة من أكثر مناطق العالم تعطُّشًا للمياه؛ إذ تُظهر صور الأقمار

الصناعية في مركز الاستشعار من بُعد التابع لجامعة بوسطن؛ أن ارتفاعًا في منسوبالبحر مترًا واحدًا سيؤثر في 42 ألف كيلومتر مربع من أراضي الدول العربية؛ وهي مساحة تزيد عن أربعة أمثال مساحة لبنان؛ كما سيؤثر في 3.2% من سكان الدول العربية مقارنة مع 1.28% على مستوى العالم.

- أظهرت دراسات أنه خلال هذا القرن ستفقد منطقة بلاد الشام والعراق كل مقومات الخصوبة إذا استمر الوضع على ما هو عليه حاليًّا.
- هناك فروق هائلة من حيث نصيب الفرد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في أنحاء المنطقة، مع وجود النسب الأعلى في عدد من الدول المنتجة للنفط والغاز، وفي حين أن المنطقة كلَّها لم تسهم نسبيًّا في الانبعاثات التراكمية للغازات المسببة للاحتباس الحراري؛ تُعدُّ واحدة من أكثر المناطق عرضة للتغير المناخي، كما أن الانبعاثات في ازدياد.[1]

خاتمة

تأكدت في هذه الدراسة الوجيزة جملة من الحقائق؛ أولها أن الجوع نتيجة طبيعية لانعدام الأمن الغذائي الناجم أساسًا عن سوء الإدارة وانتشار الفساد وقلة الكفاءة، وقد تكون للكوارث الطبيعية تأثيرات كبيرة في الاقتصاد والأمن الغذائي، ولا سيما بين أفقر الأسر؛ وفي العقود الثلاثة الأخيرة كانت هناك زيادة واضحة في عدد الحوادث الطبيعية، وفي حجم السكان المتضررين ومدى الخسائر الاقتصادية؛ بل زاد عدد الكوارث بمقدار ثلاثة أمثال منذ سبعينيات القرن الماضي؛ كما ازداد انتشار الأمراض الناشئة في السنوات الأخيرة ازديادًا كبيرًا جدًّا؛ وتبين أن هنالك ظروفاً رئيسة معينة تؤثر في احتمال توطن الآفات، والأمراض العابرة للحدود، وانتشارها في أقاليم أو بلدان بعينها؛ ومن هذه

---

[1] ينظر: المختار، مكارم، "الاحتباس الحراري"، دراسة منشورة في 2014/11/24، متاحة تاريخ الزيارة 2016/11/25، في **موقع الحوار المتمدن:** http://www.m.ahewar.org/s.asp?

الأحوال: المناخ؛ والانعزال الجغرافي؛ وأنواع الإنتاج المحصولي والحيواني؛ ونُظم الإنتاج المطبقة؛ وأساليب المكافحة المستخدمة جزءاً من الإدارة الزراعية العادية.

وتأكد لنا أيضًا أن إخفاق الحكومات في "دول العالم الثالث" في مواجهة مشكلة مؤقتة في برامجها الغذائية؛ كان يؤدي غالبًا إلى تحولها إلى مشكلة دائمة تطيح بالأمن الغذائي فيها؛ فتحتاج الدولة إلى تمويل ومساعدات قد تنتهي بها إلى معاهدات غير متكافئة، أو الانصياع لبرامج سياسية تفرضها الدول أو المنظمات الدولية المتحكمة من مثل صندوق النقد الدولي؛ مما يعني عجزًا مستمرًّا لدى الأسر الفقيرة عن توفير ما يكفيها من الأغذية للإعاشة اليومية؛ بل قد يستمر ذلك لعدة سنوات إن لم يكن طوال الحياة كلها؛ ثم يصبح الجوع وصفًا حزينًا وبائسًا ومذلاً ويتطور ليغدو جائحةً تطيح آلافًا - وربما عشرات الألوف أو مئاتها - على مسمع ومرأى من: مجموعة الثماني، ومجموعة العشرين، وملتقى دافوس، وقائمة فوربس لأغنياء العالم، ووسائط الإعلام الحديثة، ونجوم عصر العولمة، ومنظِّري وسياسيِّي النظام الدولي الجديد.

وأوضحنا أنه للتجاوب مع أخطار متزايدة التعقيد تُحدق بالأمن الغذائي وتهدد بالإطاحة به ونشر الجوع؛ لا بدَّ من استثمارات وبرامج وعمليات في السياسات المحلية والإقليمية والعالمية تكون أكثر عددًا وأوسع استهدافًا، وتأكد لدينا أن هناك مشكلة كبيرة أمام الوكالات والحكومات على السواء؛ هي الاستجابة لحالات تصور انعدام الأمن الغذائي المحلية لأنها ظاهرة هيكلية أو ظاهرة مؤقتة؛ وأن معالجة انعدام الأمن الغذائي المؤقت تتطلب مزيدًا من التأكيد على توفير الأغذية بأسعار معقولة، وإقامة شبكات الأمان المناسبة قبل وقوع الأزمة بزمن كافٍ؛ كما ثبت لدينا أن الوضع يُصبح غامضًا عندما ينقلب انعدام الأمن الغذائي "المؤقت" إلى مستديم، ويصعب توقعه؛ كما في حالة فشل التنمية واستمرار الجفاف، أو استمرار النزاعات الأهلية، وهي مشكلات عرفها بعض العرب، ويتعرف إليها الآن بعضٌ آخر، وربما باتت قريبة من العرب كلهم؛ بل ثبت أن الوطن العربي يعاني من تداعيات تتوافق مع توقعات التغير المناخي، ورغم أن العلماء

يحذرون من الربط بين أحداث معينة وارتفاع حرارة الأرض؛ يحثُّون الحكومات العربية لاتخاذ خطوات "الآن وعاجلة"؛ للوقاية من كوارث مدمرة، ولكن التجارب مثلًا أن كثيرًا من "حكّام" العرب لا يسمعون ولو طمى الخطب وغاصت الركب!

لذا صار لزامًا أن تدرك دول العرب أنها معنية بتأمين مرتكزات الأمن الغذائي حقًّا أصيلاً من حقوق الشعوب؛ وأن توفير الغذاء توفيرًا آدميًّا لائقًا حقٌّ أصيلٌ من حقوق الإنسان لا مساومة فيه ولا منَّة؛ وأنها ما عادت بمنأى عن الجوع والتجويع والمجاعة؛ وأن الحديث عن الاحتباس الحراري والغير المناخي ليس ترفًا، ولا هيام بحثٍ، أو شغفًا أكاديميًّا؛ بل ضرورة يجب التصدي لها قبل أن تحل كوارث لا قِبَل لكثيرٍ من دول العرب "الهشة" بها.

ونرى عالميًّا أن لا مفر من إبرام معاهدة دولية ملزمة تجعل إزالة الجوع في مرتبة موازية السلم والأمن الدوليين؛ وإلزام القوى الدولية المؤثرة من: دول، ومنظمات دولية، واحتكارات عالمية عابرة للقارات، ومنظمات دولية غير حكومية... إلخ، بالتضامن والتكافل فيما بينها؛ ببناء منظومة أمان غذائية تلزم الجميع بإزالة الجوع، وينبغي أن تتضمن هذه المعاهدة آلية رقابة صارمة ودائمة وعابرة للسيادة؛ ترقب قيام الأطراف كلّها بالتزاماتها؛ بما في ذلك إعلان منطقة ما منكوبة "غذائيًّا"؛ وتزويدها بآليات التدخل الغذائي الميداني؛ ولا سيما في زمن النكبات والكوارث بأنواعها التي تتعدى مخاطرها إمكانيات الدولة أو الدول التي تحل بها، ويجب أن تتمتع هذه الآلية بصفة الديمومة لا في وجودها فحسب؛ بل في استمرارية عملها وتتابعه يوميًّا؛ ولتكن "مجلس الغذاء الدولي"؛ فإن عشرات الملايين من الجائعين الذين ينامون قهرًا وقسرًا وذلاًّ كلَّ يوم؛ عارٌ يُجلِّل: الخمسة الكبار، ومجموعة الثماني، ومجموعة العشرين، وأغنياء العالم، ونجومه، والفيفا... إلخ؛ ولا يشفع فيه: غوغل، أو فيسبوك، أو آيفون 8، ولا يمحوه تبليط المحيط، ولا غزو المريخ!

ونخلص إلى القول - دونما مجازفة - إن استمرارية الجوع كانت دائمًا نتيجة عوامل "إنسانية" محضة تنبثق عن إرادة بشرية واعية؛ مما يستلزم قيام المسؤولية الأخلاقية والإنسانية والقانونية؛ ويستوجب نهوض المسؤولية الدولية الجنائية والمدنية، ويحتم النظر في سُبلُ محاكمة

المسؤولين عنها؛ ولكن هذه أمنيات بعيدة في عالم يحكمه فجع المنافع، وجشع المصالح، وتوازنات الإرعاب و"الإرهاب"... إلخ؛ لذا لن نُنظِّر لمحاكم لن تنعقد ومحاكمات لن تتمَّ؛ ولن نطالب بإلغاء ديون "العالم الثالث" وبتوزيع عادل للثروة لن يكون؛ فهذه المطالب تستدعي "ثورة عالمية" تُطالب بإسقاط النظام الدولي؛ أي تطول بنية التنظيم الدولي وبنيانه؛ ولأن دون ذلك "خرط القتاد"؛ كما يقول المثل العربي؛ لذا نرى أن الإصلاح أضعف الإيمان؛ فما صنعه الإنسان يستطيع هو نفسه تقويضه، فإذا كان الجوع حدثًا سياسيًّا، فإن اجتثاثه يجب أن يكون سياسيًّا أيضًا؛ ومن دون ذلك ستستمرُّ مئة حربٍ على الإرهاب مائة عام لن تُسهم إلا في مزيدٍ من تنامي ظاهرة الجوع، وزيادة أعداد الجياع في العالم، ولتبشر بقرن جديدٍ من الحرب سيخترعون لها اسمًا؛ ولكن تلك الحرب لن يكون وقودها الجياع والفقراء؛ لأنها ستلتهم الجميع.

المراجع: References:

"As'ilah wa Ajwibah MutaÑalliqah bi al-JËÑ", DirÉsah Manshurah fi lÏÉr " MukÉfahah al-JËÑ fÊ al-Ólam", Retrieved on 11 October 2016. Retrieved from http://ar.wfp.org/hunger/hunger-related-questions.

ÑAbd al-MunÑim, ÑÓmir, "Qabla an TadahasnÉ al-MujÉÑah?", 5 October 2016. Retrieved on 5 November 2016. Retrieved from https://ar.islamway.net/article/.

ÑAwÉshariyah, Ruqayyah, "×imÉyah al-Madaniyên wa al-AÑyÉn al-Muduniyah fÊ NizÉÑÉt al-MusallaÍah ghayr al-Duwaliyah", (RisÉlah DuktËrah, Kulliyyah al-×uqËq, JÉmiÑah ÑAyn Shams, Cairo, 2001).

AÍmad, ÑAbd al-GhafËr Ibrahêm, *NaÐrah IqtiÎÉdiyyah li Mushkilah al-GhidhÉ' fÊ al-ÑIrÉq*, (Amman: DÉr ZahrÉn, 2008).

Al-FarrÉ', MuÍammad ÑAlÊ, Mushkilah IntÉj al-GhidhÉ' al-WaÏan alÑArabÊ, *SilsilahÑÓlam al-MaÑrifah*, Issue 21, 1979.

Al-Hraibi ØÉliÍ, "al-ÙaÑÉm li Kulli Fam", Retrieved on 16 November 2016. Retrieved from http://www.alkhaleej.ae/.

Al-JÉbirÊ, MuÍammad ÑÓbid, "Waham al-LÊbrÉliyyah al-JadÊdah; MunÉqashah al-MafÉhêm'", *Majallah Fikr wa Naqd*, Issue 45, 2006.

al-MukhtÉr, Makarim, "al-IÍtibÉs al-×ararÊ", 24 November 2014, Retrieved on 25 November 2016. Retrieved from http://www.m.ahewar.org/s.asp?.

Al-QarÉr al-ØÉdir Ñan al-Mu'tamar al-DuwalÊ al-SÉdis wa al-ÑIshrên li al-ØÉlib al-AÍmar wa al-HilÉl al-AÍmar; 3-7 December 1995, *Majallah al-Duwaliyah li al-ØÉlib al-AÍmar*, Vol. 9, Issue 47, 19996.

Al-ShantËt, KhÉlid MuÍammad, “al-DÊmÉghËjiyyah”, 11 March 2010, Retrieved from http://dr-khaled.net/index.php?.

Al-SharÊf, MuÍammad MËsÉ, “al-SiyÉsÉt al-Urubbiyah fÊ AfrÊqiya Tusahhim fÊ IfqÉr DuwalihÉ”, 26 May 2016. Retrieved on 10 November 2016. Retrieved from http://www.altareekh.com/news/view/.

Al-TanÊr, SamÊr, *al-Faqr wa al-FasÉd fÊ al-Ólam al-ÑArabÊ*, (Beirut: DÉr al-SÉqÊ, 1st edition, 2009).

Al-WathÉqah al-MuÑanwanah “al-×aq fÊ al-GhidhÉ’ al-KÉfÊ bi WaÎfihi ×aqqan min ×uqËq al-InsÉn”, Silsilah al-DirÉsÉt, Issue 1, New York, 1979, ManshurÉt al-Umam al-MuttaÍidah; Retrieved from hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr.

Blake, Gelena, “Haq al-×usËl ÑalÉ Ùaÿam athnÉ’ ×alÉt al-NizÉÑ al-MusallaÍ: al-IÏÉr al-QanËnÊ”, *al-Majallah al-Duwaliyyah li al-ØÉlÊb al-AÍmar*, Issue 844, Retrieved on 25 November 2016. Retrived from https://www.icrc.org/ara/resource.

Chossudovsky, Michel, ÑAwlamah al-Faqr, translated by MuÍammad MustajÊr MuÎÏafÉ, (Cairo: DÉr ØutËr, 2nd Edition, 2000).

Galbraith, John Kenneth, *TarÊkh al-Fikr al-IqtiÎÉdÊ al-MÉlÊ Øurah al-×Édir*, translated by AÍmad Fu‘ad BalbaÑ, ed. IsmaÑÊl ØabrÊ ÑAbd AllÉh, Silsilah ÑÓlam al-MaÑrifah, Issue 261, 2000.

Gemayel, Antoun, *al-JËÑ wa al-MujÉmaÑÉt*, (Cairo: Mu‘assasah HindÉwÊ li al-TaÑlÊm wa al-ThaqÉfah, 2014).

Harrison, Paul, *al-Ólam al-ThÉlith Ghadan*, translated by MuÎÏafÉ AbË al-Khayr ÑAbd al-RazzÉq, (Cairo: al-Hay‘ah al-Ómmah li al-KitÉb, 1999).

×asan, ×usayn Sarmak, “FÊ Uzmah al-Ghidha’ al-Ólamiyah”, 22 August 2016, Retrieved on 11 November 2016. Retrieved from http://www.diwanalarab.com/spip.php?.

Ibn ManzËr, *LisÉn al-ÑArab*, (Beirut: DÉr al-Fikr, 1st Edition, 1990).

IbrÉÍÊm, ÑAlÊ, *al-WasÊÏ fÊ al-MuÑÉhadÉt al-Duwaliyah*, (Beirut: DÉr al-NahÌah al-ÑArabiyyah, 1995).

KhÉlid, Sitt al-BanÉt, al-Faqr wa JËÑ al-QÉdim, 11 July 2008, Retrieved from http://meshkat.net/old/node/13102.

Lapie; Collins, ØinÉÑah al-JËÑ; KhurÉfah al-Nadrah, *Silsilah ÑÓlam al-MaÑrifah*, Issue, 64, 1983.

MulakhkhaÉ Mu’tamar al-Taghayyur al-ManÉjÊ, 8-13 February 2010, ManshËr fÊ Nashrah MufÉwaÌÉt al-ArÌ; Khidmah IkhbÉriyyah li MufÉwaÌÉt al-BÊ‘ah wa Tanmiyyah ØÉdirah Ñan MaÑhad al-DuwÉlÊ li Tanmiyyah al-MustadÉmah, Retrieved on 24 November 2011. Retrieved from http://www.iisd.ca/vol12/enb12626a.html.

NÉsir, NaqËlÉ, “Kulluhum ShurakÉ’ fÊ TajwÊÑ Ahl Gazzah”, ØaÍÊfah al-WaÏan al-QaÏariyyah, 29 June 2008, Retrieved on 13 November 2016. Retrieved from http://articles.islamweb.net/media/index.php?.

Parmentier, Bono, “al-JËÑ fÊ al-ÑÓlam ÚÉhirah Siyasiyah”, translated by AÍmad FarÍÉt, ØaÍÊfah al-ÑArabÊ al-JadÊd, 9 November 2015, Retrieved on 1 November 2016. Retrieved from https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/11/9.

SharÊf, NËrhÉn; KhalÊl, Hibah, Zayed, ×Étim, “Fawqa al-Dawlah; al-SharikÉt al-MutaÑaddidah al-JinsiyÉt fÊ MiÎr”, al-Markaz al-MiÎrÊ li al-×uqËq al-IqtiÎÉdiyyah wa al-IjtimÉÑiyyah, 1st Edition, 2010, Retrieved from http://ecesr.org/wp-content/uploads/.

Taqrîr "×Élah InÑidÉm al-Amn al-GhidhÉ'Ê fÊ Ólam 2015, SÉdir Ñan: ManaÐÐamah al-Aghziyah wa al-ZirÉÑah, wa al-ØundËq al-Duwali li Tanmiyah al-ZirÉÑiyyah, wa BarnÉmij al-Aghziyah al-ÑÓlamÈ, 2015, Retrieved on 10 August 2016. Retrieved from ttp://www.fao.org.

Taqrîr al-Lajnah al-MuÑayyanah bi al-×uqËq al-IqtiÎÉdiyyah wa al-IjtimÉÑiyyah wa al-ThaqÉfiyyah, al-Dawrah al-ÑIshrËn, 1999, al-TaÑlÊq al-ÑÓm Raqam 12: "al-×aq al-GhidhÉ' al-KÉfÊ (al-Maddah 11)", WathÊqah al-Umam al-MuttaÍidah.

Taqrîr KhubarÉ' fÊ al-Umam al-MuttaÍidah, "al-JËÑ wa al-ÔdÉr YusaddidÉnÊ Öarbah Mizdawajah li AfrÊqiya, 6 December 2008, Retrieved on 1 November 2016. Retrieved from ara.reuters.com.

Tarabichi, Georges, "Thuna'iyyah al-DÊmuqraÏiyyah wa al-Fasad; SuÉl wa Dawr IÍtikÉr al-SulÏah", ØaÍÊfah al-×ayÉh, 11 July 1999, Issue 13273.

Zakariya, Jasem, "al-IttifÉqiyyah al-Amniyyah baina al-ÑIrÉq wa AmrÊkÉ fÊ MÊzÉn al-SharÑiyyah al-Duwaliyyah", *Majallah al-Mufakkir*, JÉmiÑah MuÍammad Khaydir, Biskra, Algeria, Issue 6, 2010.

Zakariya, Jasem, "Azmah al-ÑAlÉqÉt al-Duwaliyah fÊ al-ManÐËmah al-ÑArabiyyah al-AfrÊqiyah: IshkÉliyyah al-Dawlah am TanÉqudÉt al-TanÐÊm al-DuwalÊ?", *Majallah JÉmÉÑah Dimashq li al-ÑUlËm al-IqtiÎÉdiyyah wa al-QanËniyyah*, Vol. 31, Issue 1, 2010.

Zakariya, Jasem, MafhËm al-ÑÓlamiyyah fÊ al-TanÐÊm al-DuwalÊ al-MuÑÉÎir; DirÉsah fÊ al-ÑAlaqÉt al-Jadaliyah li Mabda' al-MusÉwÉh fÊ al-Siyadah wa Falsafah al-×ukËmah al-Ólamiyyah, Risalah DuktËrah, Kulliyyah al-×uqËq, JÉmiÑah ÑAyn Shams, 1422/2001, (Beirut: DÉr al-×alabÊ li ManshËrÉt al-×uqËqiyyah, 1st Edition, 1462/2006).

.

Guidelines to Contributors

At-Tajdid is a refereed journal published twice a year (June and December) by the International Islamic University Malaysia (IIUM). Articles are published based on recommendation by at least two specialized peer reviewers. Submissions must strictly abide by the following rules and terms:

- Be the author's original work. Simultaneous submissions to other journals as well as previous publication thereof in any format (as journal articles or book chapters) are not accepted. (Should this happen, the author is duty bound to refund the honorarium paid to the reviewers.)
- Be between 5000 and 7000 words including the footnotes (articles); book reviews between 1500 and 4000 words; conference reports between 1000 and 2500 words.
- Include a 200-250 abstract both in Arabic and English.
- Cite all biographical information in footnotes when the source is mentioned for the first time (e.g., full name[s] of the author[s], complete title of the source, place of publication, publisher, date of publication, and the specific page[s] being cited). For subsequent citations of the source, list the author's last name, abbreviate the title, and give the relevant page number(s).
- Provide a separate full bibliographical list of all sources cited at the end of the article.
- Qur'anic references (e.g. name of *surah* and number of verse[s]) must be given in the main text immediately after the verse[s] cited as follows: Al-Baqarah: 25).
- Hadith citations must be according to the following format: Al-Bukhāri, Muḥammad ibn Ismāʿīl, *al-Jāmiʿ al-Øaḥīḥ* (Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 1404/1988), "Kitāb al-Zakāh", Ḥadīth no. x, vol. y, p. z.
- Titles of Arabic books and encyclopedias as well as names of Arabic journals cited must be in **bold characters**. Counterparts of all these in English and other non-Arabic languages using Latin script must be *italicized*. Titles of journal articles, encyclopedia entries, and chapters in collective books in any language must be put between inverted commas ("….").
- Traditional Arabic should be used for main text (16 points) and footnotes (12 points) of articles/book reviews and conference reports. Simplified Arabic must be used for main title (20 points) and subtitles (18 points).
- Include a cover sheet with author's full name, current university or professional affiliation, mailing address, phone/fax number(s), and current e-mail address. Provide a two-sentence biography.
- The editor and editorial Board retain the right to return material accepted for publication to the author for any changes, stylistic and otherwise, deemed necessary to preserve the quality standard of the journal.
- Submissions should saved in Rich Text Format (RTF) and sent to tajdidiium@iium.edu.my or trough website: http://journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/Tajdid

At-Tajdid

A Refereed Arabic Biannual
Published by International Islamic University Malaysia

Volume 22 **2018/1439** **Issue No. 43**

Editor-in-Chief
Prof. Dr. Majdi Haji Ibrahim

Editor
Dr. Muntaha Artalim Zaim

Editorial Board
Prof. Dr. Ahmed Ibrahim Abu Shouk
Prof. Dr. Muhammed Saadu al-Jarf
Prof. Dr. Waleed Fikry Faris
Prof. Dr. Nasr El Din Ibrahim Ahmed Hussein
Prof. Dr. Jamal Ahmed Bashier Badi
Assoc. Prof. Dr. Salih Mahgoub Mohamed Eltingari
Dr. Abdulrahman Helali

Language Reviser
Dr. Adham Muhammad Ali Hamawiya